

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة بنغازي □

كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد □

**دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد
الليبي**

**بحث مقدم لاستكمال متطلبات الإجازة العالية
(الماجستير) في الاقتصاد**

إعداد الطالب : فتحي محمد بالحسن مجيد

إشراف الدكتور: عطية المهدي الفيتوري

خريف 2016

الآية القرآنية

لبسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَفْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَفْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أخي الشهيد كما نحتسبه عند الله

بالحسن البر عصي

إلى الذين لم يبخلوا عليا بالدعاء الصالح

أبي وأمي

إلى زوجتي وأبني

إلى عمي وعمتي

إلى أخي وأخواتي

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث إلى من كان لي خير عون ونعم السند طيلة فترة إعداد هذه الرسالة إلى :

الدكتور / عطية المهدي الفيتوري

المشرف على هذا البحث لما قدمه لي من آراء وتوجيهات قيمة لإظهار هذا البحث إلى حيز الوجود ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من الأستاذ عمر ساطي والأستاذ خالد الزائدي والأستاذ أسامة نجم ، وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة لإبراز هذا العمل المتواضع .

ملخص الدراسة

تحظى ظاهرة التضخم باهتمام كل بلدان العالم على حد سواء في دول العالم النامية منها والمتقدمة لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية تحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها أي نظام اقتصادي وأهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يعتبر العمود الفقري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل ونمو اقتصادي مستمر .

الاقتصاد الليبي كغيره من اقتصاديات البلدان النامية يعاني من ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم ، لذلك فإن الهدف الرئيسي للدراسة هو تحليل أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي وتقييم دور أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2010) ، ولمعرفة أثر العوامل المؤثرة على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي تم بناء نموذج قياسي مكون من معادلة واحدة تحتوي على مجموعة عوامل وهي عرض النقود ، وسعر الصرف والإنفاق الاستهلاكي العام ، واتضح من خلال نتائج قياس البيانات أن المستوى العام للأسعار يستجيب إيجابيا للتغيرات التي تطرأ على كمية النقود ، حيث سيؤدي التغير في كمية النقود إلى تغير في المستوى العام للأسعار ، حيث تبين أن تغير عرض النقود بنسبة 1% سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنسبة 0.34% ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، وكذلك أن المستوى العام للأسعار يستجيب إيجابيا للتغيرات التي تطرأ على الإنفاق الاستهلاكي العام ، حيث تبين أن تغير الإنفاق الاستهلاكي العام بنسبة 1% سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنسبة 0.24% ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، وكذلك أن المستوى العام للأسعار يستجيب إيجابيا للتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف ، حيث تبين أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 0.48% ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، من ذلك يتبين أن التغير في سعر الصرف على معدل التضخم هو الأكثر فعالية من العاملين الآخرين وهي التغير في عرض النقود ، والإنفاق الاستهلاكي العام ، وذلك بسبب انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج .

وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات نمو عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 – 2010) تعتبر معدلات مرتفعة جدا ، وهذا الارتفاع في معدلات نمو عرض النقود من شأنه أن يرفع من وتيرة معدلات التضخم ، خاصة أن معدلات نمو عرض النقود لا تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد ، وكذلك فقد توصلت الدراسة إلى عدم فعالية أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة وبالتالي عدم قدرة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	كلمة شكر
د	ملخص الدراسة
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال البيانية
الفصل الأول : تمهيدي		
1	مقدمة 1-1
5	مشكلة الدراسة 2-1
6	فرضيات الدراسة 3-1
6	أهمية الدراسة 4-1
6	أهداف الدراسة 5-1
6	فترة الدراسة 6-1
7	منهجية الدراسة 7-1
الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم والتضخم في الاقتصاد الليبي		
8	مقدمة 1 - 2
8	مفهوم التضخم 2 - 2
9	تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي 3 - 2
12	أنواع التضخم 4 - 2
12	على أساس السرعة التي ترتفع بها الأسعار 1 - 4 - 2
12	من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار 2 - 4 - 2
13	من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج 3 - 4 - 2
13	آثار التضخم 5 - 2
16	الآثار الاقتصادية للتضخم 1 - 5 - 2
16	فقدان النقود لوظيفتها كمخون للقيمة 1 - 1 - 5 - 2
16	الأثر على توزيع الدخل 2 - 1 - 5 - 2
16	الأثر على ميزان المدفوعات 3 - 1 - 5 - 2
17	الأثر على الاستثمار 4 - 1 - 5 - 2
17	الآثار الاجتماعية للتضخم 2 - 5 - 2

17 قياس التضخم	6 - 2
17 طريقة الأرقام القياسية	1 - 6 - 2
18 طريقة الفجوة التضخمية	2 - 6 - 2
18 طريقة الفائض	3 - 6 - 2
18 كيفية حساب التضخم في الاقتصاد الليبي	7 - 2
18 قياس التضخم بتحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك	1 - 7 - 2
22 تحليل حركة اتجاه المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي	2 - 7 - 2
25 الأختلالات الداخلية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية	8 - 2
25 الإفراط النقدي	1 - 8 - 2
28 فائض الطلب على السلع والخدمات	2 - 8 - 2
30 الأختلالات الخارجية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية	9 - 2
الفصل الثالث : الإطار النظري للسياسة النقدية		
33 مقدمة	1 - 3
33 مفهوم السياسة النقدية	2 - 3
34 مراحل تطور السياسة النقدية	3 - 3
35 المرحلة الأولى	1 - 3 - 3
35 المرحلة الثانية	2 - 3 - 3
36 المرحلة الثالثة	3 - 3 - 3
36 المرحلة الرابعة	4 - 3 - 3
37 إستراتيجية السياسة النقدية	4 - 3
37 أدوات السياسة النقدية	1 - 4 - 3
38 أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة (الأدوات الكمية)	1 - 1 - 4 - 3
40 أدوات السياسة النقدية المباشرة (الأدوات الكيفية)	2 - 1 - 4 - 3
41 أدوات أخرى للسياسة النقدية	3 - 1 - 4 - 3
42 الأهداف الأولية (الأغراض التشغيلية)	2 - 4 - 3
42 الأهداف الوسيطة	3 - 4 - 3
44 أهداف السياسة النقدية	4 - 4 - 3
46 آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي	5 - 3
50 المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية	6 - 3
52 استقلالية السلطة النقدية وأهم معاييرها	7 - 3

الفصل الرابع : السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي

54مقدمة	1 - 4
54 مراحل تطور التشريعات النقدية في ليبيا	2 - 4
54 السياسة النقدية في الفترة ما قبل عام 1963	1 - 2 - 4
55 السياسة النقدية خلال الفترة (1963 - 1993)	2 - 2 - 4
56 السياسة النقدية خلال الفترة (1993 - 2004)	3 - 2 - 4
57 السياسة النقدية خلال الفترة (2004 - 2010)	4 - 2 - 4
58 السياسة النقدية في ليبيا	3 - 4
58 أدوات السياسة النقدية الكمية (غير مباشرة)	1 - 3 - 4
63 أدوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة)	2 - 3 - 4

الفصل الخامس : مراجعة الأدب الاقتصادي فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في التضخم

67مقدمة	1 - 4
67 الدراسات السابقة	2 - 4
69 العوامل المؤثرة على التضخم في الاقتصاد الليبي	3 - 4

الفصل السادس : نتائج تقدير الدالة واستنتاجات

73المقدمة	1 - 6
73 توصيف الدالة القياسية	2 - 6
74 نتائج التقدير	3 - 6
75 تحليل المرونة	4 - 6
75 الاستنتاجات	5 - 6
77 التوصيات	6 - 6
78 قائمة المراجع	
83 الملاحق	
87 ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
20	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1980 – 2010)	1 – 2
23	المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي (1980 – 2010)	2 – 2
27	معامل الضغط التضخمي خلال الفترة (1980 – 2005)	3 – 2
29	العرض الحقيقي بأسعار سنة 1993 ، والإنفاق الاستهلاكي الكلي خلال الفترة (1980 – 2005)	4 – 2
31	معدل التضخم في الرقم القياسي للواردات ، نسبة الواردات إلى الإنفاق الكلي ، ومعدل التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي	5 – 2
59	تغيرات في سعر إعادة الخصم	1 – 4
60	نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة القانونية	2 – 4
61	مجموع الودائع والاحتياطي القانوني والفعلي وفائض الاحتياطي	3 – 4
63	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع	4 – 4
71	عرض النقود ومعدل النمو في عرض النقود وسعر الصرف والمخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي	1 – 5
72	الإنفاق الإستهلاكي العام والرقم القياسي لأسعار الواردات	2 – 5

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
2	معدل التضخم	1 - 1
4	العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة والأهداف التشغيلية والأهداف الوسيطة والمؤشرات والأهداف النهائية لسياسة النقدية	2 - 1
21	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	1 - 2
21	معدل التضخم	2 - 2
24	المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي	3 - 2
24	معدل التضخم	4 - 2

الفصل الأول

تمهيدي

(1 - 1) مقدمة :

تسعى كل الدول سواء منها المتقدمة أو النامية على حد سواء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها المحافظة على معدل نمو مرتفع للدخل قابل للاستمرار ، و استقرار الأسعار، وخفض معدل البطالة ، ووضع مناسب لميزان المدفوعات¹، ولتحقيق ذلك هناك مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تستطيع تحقيق ذلك .

وتعتبر السياسة النقدية أحد هذه السياسات التي تعتمد عليها الدولة والتي تستخدمها في تحقيق الأهداف السابقة، حيث يقوم المصرف المركزي (أعلى سلطة نقدية وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية)² بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية³ ، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية المذكورة لابد من تنسيق السياسات الاقتصادية بكاملها في نفس الاتجاه ومن أهم السياسات الاقتصادية الاخرى السياسة المالية ، حيث أنها هي الأخرى لها تأثير كبير على تحقيق عدد من الأهداف المطلوب تحقيقها في الاقتصاد.

لقد اتبعت ليبيا ومنذ الثمانينات من القرن الماضي وتحديداً منذ سنة 1982 سياسة تجارية متشددة إلى جانب سياسة مالية انكماشية وذلك خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وكان سبب أتباع تلك السياسة هو انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف استيراد النفط الليبي حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المستورد الرئيسي للنفط الليبي، وكذلك فرض العقوبات الدولية على ليبيا ،وتحسباً لذلك تم إخضاع جميع الواردات الليبية إلى ما يسمى بالموازنة الاستيرادية والتي تعني تحديد مبالغ محدده سلفاً يتم من خلالها استيراد احتياجات الاقتصاد الليبي من جميع أنواع السلع كما تم إخضاع جميع الواردات الليبية إلى شرط الحصول على رخصة استيراد من قبل السلطات الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك تم تطبيق سياسة متشددة في الرقابة على الصرف الأجنبي بحيث أخضعت جميع المصروفات بالعملات الأجنبية إلى إقرارها من قبل لجنة استحدثت تسمى لجنة الموارد

¹- علي توفيق واخرون ، السياسة النقدية في البلدان العربية النظرية والتطبيق ، منشورات صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 1996 ، ص 26 .

²- ميلود جمعة الحاسية ، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، 1995 ، ص 235 .

³- لحو موسى بخاري ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، 2010 ، ص 58 .

والتي أنيط بهاء تحديد أولويات الصرف بالعملات الأجنبية حسب أهمية النشاطات المختلفة بالإضافة إلى ذلك ثم اتخاذ عدة إجراءات منها .

1. إلغاء اوتاجيل بعض مشاريع خطة التنمية (81-85).

2. خفض مخصصات السفر الأساسية الليبيين.

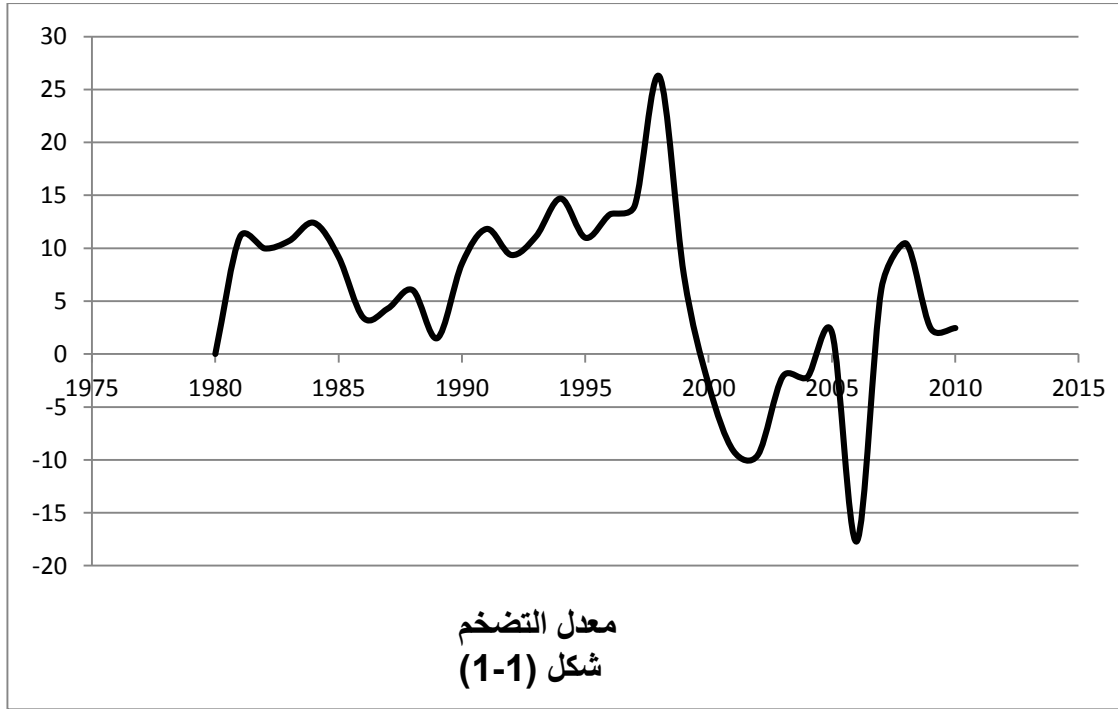
3. تقليص العمالة الأجنبية.

4. خفض نسب تحويل غير الليبيين.¹

غير أن السياسة النقدية لم تكن في البداية انكماشية بل كانت تتصف بالعشوائية مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام ، ونتج عن ذلك ارتفاع في معدل التضخم خلال العقدين المذكورين ولكن بعد فترة زمنية بدأ معدل التضخم في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ، وذلك كما هو مبين في الشكل (1 - 1)

والسؤال الذي يطرح نفسه هل كان للسياسة النقدية دور في انخفاض معدل التضخم في

ليبيا.

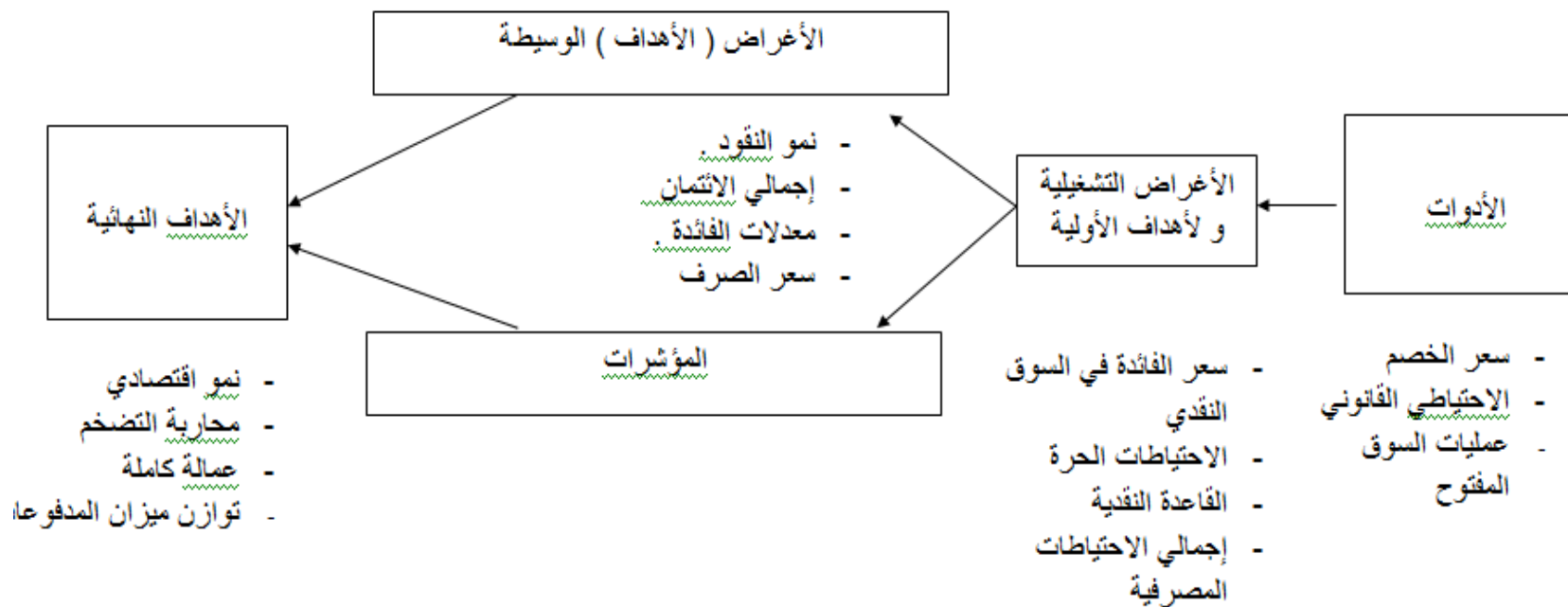


¹- عطية الفيتوري ، ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي ، جمعية الاقتصاديين الليبيين وقائع ندوة . طرابلس ، 1998، ص 18

نحن نعلم بان هناك أهداف يتوجب الوصول إليها ، وهناك أدوات يمكن تطبيقها لتحقيق هذه الأهداف ، وفيما يتعلق بالسياسة النقدية ، يوجد نوعان من الأدوات وهى الأدوات المباشرة (الأدوات الكيفية والنوعية) تتمثل في أنواع محدده من الائتمان وتكون موجهة إلى قطاع محدد من قطاعات الدولة مثل (البناء أو الصناعة أو غيره) أو تحديد أسعار فائدة على أنواع معينة من القروض أو الودائع ، أما الأدوات غير المباشرة فتتمثل في سعر الخصم ، ومعدل الاحتياطي القانوني ، وعمليات السوق المفتوح .

وبيين الشكل التالي (1-2) العلاقة بين أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، والأهداف التشغيلية ، والأهداف الوسيطة ، والمؤشرات ، والأهداف النهائية لسياسة النقدية .

حيث من غير المتوقع أن تصل إجراءات استخدام أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقه إلا بعد فترة زمنية تتراوح بين السنة والسنتين (أي بمعنى وجود فترات إبطاء) وبالتالي سوف تقوم السلطة النقدية بمراقبة الأهداف الوسيطة التي ترتبط ارتباط قوي بالأهداف النهائية وذلك للتعرف على ما إذا كانت الإجراءات التي قامت بها السلطة النقدية تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق الهدف النهائي ، ويلاحظ أنه يمكن أن يتأخر تأثير أدوات السياسة النقدية على الغرض الوسيط (أو المؤشرات) وفي تلك الحالة سوف تستعين السلطة النقدية بالأهداف التشغيلية كوسيط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة ، وذلك لان الهدف التشغيلي يستجيب بسرعة للتغير في أدوات السياسة النقدية ، وتستخدم السلطة النقدية الغرض الوسيط كمؤشر لمدى تحقيق هدف السياسة النقدية ، ويمكن عادةً السيطرة عليها ومراقبتها بسهولة من خلال الأدوات المتاحة للسلطات النقدية. ويساعد استخدامها على استدراك انحراف السياسة النقدية عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، وكذلك تستخدم المؤشرات الاقتصادية للاستدلال على الأثر النهائي لإجراءات السياسة النقدية .



مصدر علي توفيق الصلح وأخرون السياسة النقدية في الدول العربية مرجع سابق ، ص 36 .

الاحتياطات الحرة = الاحتياطات الكلية - الاحتياطات المطلوبة

شكل (2-1)

فعلى سبيل المثال لو قام المصرف المركزي ببيع سندات في السوق المفتوح (أداة غير مباشرة) فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض القاعدة النقدية (هدف تشغيلي) ومن ثم انخفاض في عرض النقود (هدف وسيط) الأمر الذي من شأنه أن يحد من معدلات التضخم (هدف نهائي). ومن خلال ما سبق نجد أن من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هي استقرار الأسعار، وخفض معدلات التضخم، وان استهداف السياسة النقدية في علاج التضخم واستقرار الأسعار مبني على وجود علاقة بين عرض النقود أو حجم النقود والأسعار في الاقتصاد¹، نظراً للاتفاق شبه التام بين الاقتصاديين حول تأثير تغير حجم السيولة المحلية على الأسعار.

وتعتبر ظاهرة التضخم من أخطر الظواهر الاقتصادية التي لاقت ولفترة طويلة اهتمام متزايد من الباحثين و المهتمين بالاقتصاد الكلي وذلك لما تسببه ظاهرة التضخم من مشاكل اقتصادية واجتماعية تعترض سبيل التنمية والاستقرار الاقتصادي وما ينجم عنه من آثار تتعكس على غالبية المتغيرات الاقتصادية الأخرى².

ويعتبر الاقتصاد الليبي كغيره من اقتصاديات البلدان النامية عرضة للضغوط التضخمية، وذلك لأنه اقتصاد صغير الحجم نسبياً و منفتح على السوق الخارجي، ويعتمد دخله على مورد طبيعي واحد و ناضب وهو استخراج النفط، ويفتقر إلى العمالة الماهرة وعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي حيث يعتمد على توفير معظم احتياجاته من السوق الخارجي بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بسوء الإدارة، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، وغير ذلك من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية³.

(1 - 2) مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد مدى فاعلية السياسة النقدية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار في الاقتصاد الليبي، وليبيان ذلك سوف نتعرض إلى .

1 - التضخم والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية ؟

2- الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية في تحقيق أهدافها ؟

3- ما مدى فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي؟

1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات) ، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 135.

2- عطية الفيتوري وآخرون، التضخم في الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2008، ص 1.

3- عبدالله شامية، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، 2007، ص 3.

(3 - 1) فرضيات البحث :

1. عانى الاقتصاد الليبي من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية إلى الإرتفاع .
2. أسهمت السياسة النقدية التي نفذتها السلطات النقدية في التخفيف من تأثير العوامل الداخلية في تغذية الضغوط التضخمية .
3. أسهمت السياسة النقدية التي نفذتها السلطات النقدية في الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات .

(4 - 1) أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من خلال التعرف على أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية ومدى فاعلية السياسة النقدية التي نفذتها السلطة النقدية في علاج تلك الاختلالات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ، كذلك تستمد الدراسة أهميتها من خطورة التضخم كأحد المتغيرات الاقتصادية الهامة والمؤثرة سلبا في مستويات الإنتاج والصادرات والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

(5 - 1) أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

1. التعرف على الإطار النظري للتضخم ، واهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الضغوط التضخمية في الاقتصاديات النامية والتي من بينها ليبيا.
2. أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي .
3. دراسة دور السياسة النقدية في خفض معدل التضخم في ليبيا .

(6 - 1) فترة الدراسة ومصادر البيانات :

تغطي الدراسة بشكل عام الفترة الزمنية من 1980 إلى 2010 ولكن الفترة المستخدمة في النموذج القياسي إلى عام 2005 حيث مر الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة بارتفاع وانخفاض في معدلات التضخم ، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الدراسة من النشرات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ، وقاعدة بيانات مركز البحوث العلوم الاقتصادية .

(1 - 7) منهجية الدراسة :

وفقاً لطبيعة الدراسة سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي لدراسة العوامل التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية ، بالإضافة إلى الأسلوب الكمي بهدف تحديد العوامل التي تؤثر في المستوى العام للأسعار .

الفصل الثاني

الإطار النظري للتضخم والتضخم في الاقتصاد الليبي

(1-2) مقدمه:

لقد أصبح التضخم أو ما يعرف بالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار ظاهراً ملازمه لأي اقتصاد خاصة الاقتصاديات النامية .

وسيتم في هذا الفصل استعراض الأدب الاقتصادي الخاص بالتضخم ، بدءاً من مفهوم التضخم وتطور تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية ، وأنواعه وأسبابه ، مروراً بآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، وطرق قياس التضخم ، وكذلك كيفية حساب التضخم في الاقتصاد الليبي بالإضافة إلى الاختلافات الداخليه والخارجية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية .

(2-2) مفهوم التضخم:

تشير الأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع التضخم على أنه مصطلح يشير إلى مفاهيم متعددة ومن بين هذه التعريفات بأنه :

- هو الزيادة النسبية في المستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن.¹
 - عبارة عن الإنخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقود.²
 - ويمكن القول أن التضخم يتحقق عندما تصبح الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة غير متناسبة مع حجم الزيادة في أدوات الدفع.³
 - وعرف التضخم بأنه الزيادة المحسوسة في كمية النقود.⁴
- ولكن التعريف الأكثر شيوعاً للتضخم هو الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية ، قد تكون سنة أو أحياناً حتى ربع سنوية .

ومعنى المستوى العام للأسعار هو قياس التغير في جميع أسعار مجموعات السلع ، فربما هناك سلع ارتفعت أسعارها خلال فترة زمنية بمعدلات مختلفة وربما هناك بعض السلع التي

¹- براين هيلر ، الاقتصاد التحليلي الكلي نماذج ومناظرات وتطورات ، ترجمة فتحي ابوسدره ، و عبدالفتاح ابوحبيل ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا 1990 ، ص 143.

²- الوزني خالد ، والرفاعي أحمد ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة السادسة ، عمان ، دار وائل للنشر 2003 ، ص249.

³- لعلو موسى بوخاري ، مرجع سابق ، ص 148

⁴- هشام فؤاد ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، القاهرة دار النهضة العربية 1974 ، ص 148.

انخفضت أسعارها ، ولكن ما يهم هو المحصلة الكلية لهذه التغيرات ، فإذا كانت هذه المحصلة هي ارتفاع هذه التغيرات في الأسعار هنا يحدث التضخم ، وإذا كان العكس إن محصلة التغيرات الإجمالية في انخفاض فإن ذلك يعني انكماش الأسعار أو يسمى deflation ، وإذا كانت النتيجة إن ارتفاع أسعار بعض السلع قابله انخفاض في أسعار سلع أخرى مساوي له فإن النتيجة لا يوجد تضخم .

(2-3) تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي:

تحتوي الأدبيات الاقتصادية على عدد من النظريات لتفسير ظاهرة التضخم التي تعاني منها بلدان العالم بفترات دورية متواصلة، وهذا دليل على عدم استقرار هذه النظريات وعدم كفايتها لتفسير هذه الظاهرة في جميع الأحوال والفترات، حيث نجد أن التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم يعتمد على النظرية الكمية للنقود، وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية بواسطة نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقدير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ عليه . ووفقاً لافتراضات النظرية الكمية فإنه إذا بقيت سرعة دوران النقود ثابتة وكذلك إذا بقي حجم المعاملات ثابت فإن مستوى الأسعار سوف يتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع حيث إذا زاد عرض النقود في المجتمع فإن مستوى الأسعار سوف يزداد والعكس صحيح، كما يتضح ذلك من المعادلة التي صاغها فيشر.¹

$$M.V = P.Y$$

$$P = MV \div Y$$

حيث أن:

M كمية النقود المعروضة

V سرعة دوران النقود

Y حجم المعاملات

P المستوى العام للأسعار

وجاء بعد ذلك التحليل الكينزي حيث فسر التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي و أكد أن سبب التضخم هو عدم قدرة العرض الكلي على مواكبة الزيادة في

¹- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى 1999 ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ص 390.

الطلب الكلي . ولبيان ذلك يجب التفريق بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل وحالة بلوغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل.

وفي حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل يكون الجهاز الإنتاجي والموارد الاقتصادية غير مستغلة الاستغلال الكامل ، وبالتالي فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف يقابله زيادة في العرض الكلي والمستوى العام للأسعار لن يرتفع ، إلا أنه في ظل زيادة استخدام عناصر الإنتاج والاقتراب من استغلال الطاقة الإنتاجية العاطلة، فإنه من المتوقع أن الزيادة في الطلب سوف يصاحبه زيادة في الأسعار ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي، وفي حالة بلوغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لأن الجهاز الإنتاجي يفقد المرونة عند مستوى التشغيل الكامل.

أي أن مرونة عرض عوامل الإنتاج تكون ضئيلة جداً، لذا فإن الزيادة في الطلب الكلي لا تقابلة زيادة مماثلة في العرض الكلي من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تضخم حقيقي¹.

ظهرت النظرية الكمية الحديثة بعد ذلك والتي يتزعمها الاقتصادي فريدمان وذلك بعد عجز المدرسة الكنزوية عن تفسير مشكلة الركود التضخمي والتي تتناقض في تحليلها مع منحنى فيلبس الذي يعتمد على الفكر الكينزي².

ويوضح منحنى فيلبس العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة ، إلا أن التطور في الأسعار ومعدلات البطالة التي شهدتها الدول الرأسمالية عملت على تدهور الأفكار التي تضمنها منحنى فيلبس ، حيث شهدت تلك الدول ارتفاع في معدلات البطالة وفي نفس الوقت ارتفاع في مستويات الاسعار وهذا يتناقض مع فكرة منحنى فيلبس الذي اعتمد على أفكار كينز ، ونتيجة لذلك ظهرت افكار مدرسة شيكاغو والتي بينت عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التضخم والبطالة ، باعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية بحثه سببها التوسع في الأصدار النقدي³ ، فالتضخم وفقاً لهذه المدرسة هو نتيجة النمو الغير متوازن بين كل من كميته النقود وكمية الإنتاج ، نظراً لنمو النقود بسرعة أكبر من النمو في كميته الانتاج⁴.

1- احمد محمد صالح الجلال ، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، الجزائر سنة 2005 ، ص 43.

2- زكي رمزي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980 ، ص 67 ، 68.

3 - غازي حسين عناية ، التضخم المالي، الاسكندرية ، مؤسسه شباب الجامعه سنه 2000 ، ص 50

4 - نبيل الروابي ، نظريه التضخم ، الاسكندرية ، مؤسسه الثقافه الجامعيه سنه 1984 ، ص 67 ، 68

اما المدخل الهيكلي في تفسير التضخم ، وهو احدث تفسيرات التضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلي تحديث وتميمه اقتصادياتها ،¹ يوضح أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد هي أهم أسباب التضخم ، حيث يمكن ان تحدث مشكله التضخم في تلك البلدان حتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي لأن الأسباب الرئيسية بحسب هذه النظرية ترجع إلي الاختلالات الفعلية في هيكل الاقتصاد الوطني ، وبكيفية توزيع المواد الاقتصادية ، واستغلالها وان أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية تنحصر في الجوانب التالية²

- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج الموارد الأولية .
- الجمود النسبي في الجهاز المالي للبلدان النامية مما يترتب عليه ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض كفاءته وقدرته الجبائية، مما يؤدي في هذه الحالة إلى تمويل الإنفاق العام بواسطة أسلوب عجز الميزانية .
- نمط الانفتاح علي العالم الخارجي، حيث تتبع أغلب تلك الدول سياسة الإحلال محل الواردات والذي يتطلب زيادة معدلات الحماية الجمركية لبعض الواردات ، مما يؤدي إلي ارتفاع أسعار المنتج المثل في السوق المحلي .
- التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، حيث أن مرونة الطلب علي صادرات الدول النامية في الأسواق الخارجية منخفضة للغاية في مقابل انعدام مرونة العرض المحلي ، وهذان الأمران يؤديان إلى عدم استقرار حصيلة البلد من النقد الأجنبي ، ولهذا تتخفف قدره البلد في المراحل الأولى من التنمية علي الاستيراد ومنها الواردات الغذائية ، مما يؤدي إلي رفع معدلات التضخم .³
- ويمكن القول أنه ، ليس هناك سبب وحيد لظهور الضغوط التضخمية، وخاصة في البلدان النامية ، العوامل النقدية التي ركزت عليها المدرسه النقدية والعوامل المادية التي ركزت عليها المدرسه الهيكلية يمكنها جميعا ان تتضافر في توليد موجات تضخمية .
- وعلي الرغم من اختلاف وجهات النظر بين المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب التضخم فإن هناك إجماع علي أهميه دور النقود في التأثير علي اتجاه الأسعار .⁴

1 - عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين عيسى ، النقود والمصارف والاسواق الماليه ، عمان ، دار الحمد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 2004 ، ص 458

2- ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص 402

3- السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الطبعة الاولى 2010 ، عمان دار الفكر ، ص 217 ، 218

4- ناضم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ص 403

(4-2) انواع التضخم :

توجد أنواع عديدة للتضخم ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض ، وهي ترتبط بمجموعه من المتغيرات الاقتصادية في اسواق السلع والخدمات وعوامل الانتاج ولكنها تحمل صفة مشتركة في انخفاض القوة الشرائية للنقود .¹

ويمكن تقسيم أنواع التضخم إلى مايلي .

(1-4-2) علي أساس السرعة التي ترتفع بها الاسعار .²

وينقسم إلى :

- **التضخم الزاحف** : يعتبر هذا النوع من التضخم من أدنى مستويات التضخم ، إذ تبدأ الزيادة في الأسعار بصورة بطيئة وتدرجية لذلك فهو يأخذ أو يستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً ، وتكون زيادة الأسعار تتراوح غالباً بين 2 - 3 %³.
- **التضخم السائر** : يعتبر أكثر وضوحاً من التضخم الزاحف حيث ترتفع فيه الاسعار بمعدل يزيد عن 3% .
- **التضخم الجاري** : وفيه ترتفع الأسعار بمعدل سنوي يزيد عن 10 % .
- **التضخم الجامح** : وهو الارتفاع الشديد في المستوى العام للأسعار الذي يحدث خلال فترة زمنية قصيرة ويترتب عليه انهيار قيمة العملة والنظام النقدي بأكمله ، ويحدث عادة في أعقاب الازمات أو الحروب .⁴

(2 - 4 - 2) من حيث قدره الدوله علي التحكم في جهاز الاسعار .⁵

وينقسم إلى :

- **التضخم المكبوت (الكامن)** : ويقصد بهذا النوع من التضخم تدخل السلطات لتسيير حركة الأسعار متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار من أجل الحد من تفشي التضخم .

¹- نوزاد الهيبي ، مؤيد وهيب ، مقدمه في النقود والمصارف والاسواق الماليه ، دار الكتب الوطنيه ، الطبعة الثانيه بنغازي 1999 ، ص 86

²- سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والماليه ، الناشر شركه كاظمه للنشر والترجمه والتوزيع ، الكويت 1982 ، ص 620

³- ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ص 406

⁴- السيد محمد احمد ، علر عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، 2008 ، ص 289

⁵- السيد متولي عبد القادر مرجع سابق ، ص 219

- **التضخم المكشوف (المفتوح) :** وهو عكس التضخم المكبوت إذ يسمح للقوة التضخمية بممارسة ضغوطها علي الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب علي السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة الكتل النقدية.

(2 - 4 - 3) من حيث التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج .¹

وينقسم إلي :

- **تضخم جذب الطلب :** وهو عبارة عن الزيادة في الأسعار بسبب الزيادة في الطلب الكلي علي السلع والخدمات ، وتكون الزيادة في الطلب الكلي أكبر من الزيادة من العرض الكلي .

- **تضخم ارتفاع التكاليف :** ويحدث هذا النوع عندما تزداد الدخول النقدية (معدلات الأجور خصوصاً) بنسبه أكبر من الدخول الحقيقية .² وبالتالي عندما ترتفع أسعار عوامل الإنتاج فإن المنتج سوف يرفع أسعار السلع التي يقوم بإنتاجها .

- **التضخم الركودي :** إذا حدث تدهور في معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة وهناك عجز في ميزان المدفوعات وعدم وجود استقرار في الأسعار هنا نستطيع القول إننا أمام تضخم ركودي.³ حيث كان هناك اعتقاد لدى الاقتصاديون بوجود علاقة تربط بين التضخم والنمو ، فكلما ازدادت معدلات التضخم دل ذلك علي وجود زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ، ولكن شهدت بعض الدول التضخم الركودي .⁴

- **التضخم المستورد :** عندما يكون هناك ارتفاع في أسعار المواد الأولية أو المواد الوسيطة أو المواد الاستهلاكية المستورده ، فإن ذلك سوف ينعكس في ارتفاع الأسعار المحلية .

(2 - 5) آثار التضخم :

تؤدي ظاهرة التضخم إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي ، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية ، وتتجم هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود بنفس نسبة الارتفاع في

1- نفس المرجع ، ص 219

2- سامي خليل ، مرجع سابق ، ص 623

3- السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 220

4- جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي لإختيار العام والخاص ، ترجمه ، عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر السعوديه 1988 ، ص 221

مستوى الاسعار ، ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار .¹

والتضخم له تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع وتأثيرات ايجابية على فئات أخرى في ان واحد ، أي أنه يؤدي إلى ارتفاع بعض الفئات الاجتماعية من ارتفاع الاسعار وتضرر فئات أخرى وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للتضخم تعتمد على مقدار الارتفاع والضرر الناتج عنه ، فمن هم المتضررون والمستفيدون .²

أولا المتضررون من التضخم :

- أصحاب الدخل النقدية الثابتة أي التي لا ترتبط بتغير الاسعار سواء كانوا من العاملين أو المتقاعدين .
- أصحاب المدخرات النقدية سواء كانت بفائدة أو بدون فائدة .
- المتقاعدين تجارياً على تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد في السابق .
- المقرضون لمبالغ نقدية بسعر فائدة ثابت بموجب كمبيالات أو سندات قروض أي شكل من أشكال القروض الأخرى التي لا ترتبط بتغير الأسعار .

ثانيا المستفيدون من التضخم :

- أصحاب الدخل المتغيرة أي التي تتغير مع تغير الأسعار كالتجار أو أصحاب المهن الحرة والحرفيين أو أصحاب المعامل والمزارعين عندما ترتفع أسعار منتجاتهم أو خدماتهم بدون أن تزداد أجور العمال المستخدمين من قبلهم أو أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى التي يستخدمونها في اعمالهم او إنتاجهم .
- المقترضون بأسعار فائدة ثابتة على اختلاف أنواعهم سواء كانوا مقترضين لأغراض استهلاكية أو مقترضين لأغراض تمويلية ، كالقروض لأغراض استثمارية .
- أصحاب الثروات المادية بإشكالها المختلفة كالأراضي والعقارات والذهب والفضة.

¹ - زكي رمزي ، مرجع سابق ، ص 475
² - عبد المنعم السيد وآخرون ، مرجع سابق ، ص 460

• أصحاب المدخرات بالعملات الأجنبية الذين يستفيدون من التضخم عندما يؤثر ارتفاع الاسعار على أسعار صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية والذي ينعكس عادة على اسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية بانخفاض سعرها بالعملات الأجنبية.¹

تختلف اثار التضخم أو نتائجه باختلاف ما إذا كان التضخم متوقع أو غير متوقع فإذا كان التضخم غير متوقع ، فإن التأثيرات التي ذكرناها اعلاه تتحقق فعلا وحصيلتها هي أن تؤدي إلى انتقال الدخل والثروة من بعض الفئات الاجتماعية إلى فئات أخرى²

وإذا توقع حصول التضخم ، وبشكل ادق تحديد نسبة التضخم مسبقا هو ليس بالأمر الهين ، ولكن توقع حصوله بأي حالة من الاحوال يساعد في تلافي الكثير من التأثيرات وفيما يلي نذكر بعض الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتلافي ذلك.³

• عقود العمل ، عندما يكون هناك توقع باستمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل تستطيع نقابات العمال تلافي تأثيرات التضخم على الأجور بتضمين عقود العمل فقرات على ربط أجور العمل بزيادة المتوقعة وفق نسب يتفق عليها مع أصحاب العمل .

• يستطيع أصحاب المدخرات النقدية تلافي تأثيرات التضخم ، بتحويل مدخراتهم النقدية إلى أشكال عينية كالعقارات والأراضي .

• بسبب تأثيرات التضخم على المقرضين والمقترضين فإن النتيجة المتوقعة لهذه التأثيرات هي أن تتخفف رغبة المقرضين بالإقراض وبالتالي ينخفض عرض الأموال القابلة للإقراض من جهة ، وتزداد رغبة المقترضين بالاقتراض فيرتفع الطلب على الأموال القابلة للإقراض من جهة أخرى ، ونتيجة لتفاعل الجانبين يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة بما يساوي نسبة التضخم .

¹- نفس المرجع ، ص 461
²- مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة ، ترجمة ، محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر السعودية 1999 ، ص

370

³- عبد المنعم السيد ، واخرون ، مرجع سابق ، ص461

(2-5-1) الآثار الاقتصادية للتضخم :

(2-5-1-1) فقدان النقود لوظيفتها كمخزون للقيمة .

يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية¹ ، وبالتالي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الإدخار لدى الأفراد وزيادة الميل إلى الاستهلاك وقد يتجه بعض الافراد إلى تحويل بعض الارصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عقارات أو عملات أجنبية ، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلى مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية².

(2-5-1-2) الأثر على توزيع الدخل .

يؤثر التضخم على فئة أصحاب الدخول النقدية الثابتة حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار سوف يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي بنفس معدل التضخم³

$$\text{الدخل الحقيقي} = \text{الدخل النقدي} \div \text{المستوى العام للأسعار}$$

أما فئة أصحاب الدخول النقدية المتغيرة تزداد دخولهم النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار ، ولذا يزداد الدخل الحقيقي ، ويترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المتغيرة .

(2-5-1-3) الأثر على ميزان المدفوعات .

أما من حيث الاثر علي ميزان المدفوعات سوف يزداد العجز في ميزان المدفوعات لأن التضخم يعنى ارتفاع أسعار السلع المحليه التي يتم تصديرها مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ومن ثم يقلل الطلب عليها مما يقلل من إيرادات الدوله من العملة الصعبة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن السلع المنتجة محليا تصبح أقل قدرة على منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلية مما يؤدي إلى زيادة الواردات الأمر الذي يترتب عليه عجز في ميزان المدفوعات .

¹- زكي رمزي ، 1980 ، مرجع سابق ، ص 476

²- نفس المرجع ، ص 602

³- السيد محمد احمد السريتي ، واخرون ، مرجع سابق ، ص 307

(2-5-1-4) الأثر علي الاستثمار .

يؤدي التضخم إلي إرباك خطط رجال الأعمال والمنتجين حيث يصعب وضع تقديرات دقيقة للتكاليف والإيرادات في المستقبل ، وتوجيه الاستثمارات إلي القطاعات التي تنتج سلع أسعارها مرتفعة وغالبا ما تكون سلع ترفيهية والمضاربة علي العقارات والأوراق المالية ، فضلا عن ضعف قدره الدولة علي جذب الاستثمارات الأجنبية¹.

(2-5-2) الآثار الاجتماعية للتضخم .

فالتضخم يؤدي إلي زيادة الفجوة وعدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمع وذلك عن طريق توسيع الهوة بين الجماعات ذات الدخل المرتفعه من جانب وبين جماعات ذات الدخل المتوسطه وذات الدخل المنخفضة من جانب آخر ، وكذلك يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية إلي انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يترتب عليه بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلي هذه الوسيلة لمواجهة الإنخفاض في مستوي الدخل الحقيقي لديهم .

(2-6) قياس التضخم .

يقاس التضخم بثلاث طرق رئيسيه :

(2-6-1) طريقه الأرقام القياسية .

تستخدم هذه الطريقه بهدف قياس القوة الشرائية للنقود ومعرفة تطور الأسعار لسلع معينة خلال فترة زمنية معينة ، وتشمل الأرقام القياسية .

1 - الرقم القياسي لأسعار الجملة : وهو رقم يقيس التغير في أسعار السلع التي يتم التعامل فيها في أسواق الجملة².

2 - الرقم القياسي لأسعار التجزئة : وهو رقم يقيس التغير في أسعار السلع التي يتم تداولها في أسواق التجزئة ويعتبر الرقم القياسي لأسعار التجزئة من أكثر الأرقام ارتباطاً بالقوة الشرائية للمستهلكين كأفراد .

3 - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (الرقم القياسي لنفقه المعيشة) : وهو رقم يقيس التغيرات التي تحدث علي القوة الشرائية للنقود والتي تستخدم في الإنفاق علي السلع والخدمات .

¹- السيد متولي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 225

²- عبد البارى شوشان الزني ، قياس التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 - 1997 ، ورقه مقدمه في ندوه ظاهره التضخم في الاقتصاد الليبي طرابلس 1998 ، ص 78

4 - **المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي** : يعتبر من أكثر الأرقام القياسية استخداماً ، وذلك نظراً لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي ، سواء كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية ، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على سواء .¹

(2-6-2) طريقة الفجوة التضخمية :

ويقصد بها الفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي (الإنفاق القومي مقوماً بالأسعار الجارية) وحجم الناتج القومي الحقيقي مقوماً بالأسعار الثابتة .

(2-6-3) طريقة الفائض :

وهي عبارة عن الفرق بين التغير في العرض النقدي ، والتغير في الطلب النقدي عند سعر ثابت ، خلال فترة زمنية معينة .

(2-7) كيفية حساب التضخم في الاقتصاد الليبي :

عادة ما يقياس التضخم في الاقتصاد الليبي عن طريق الأرقام القياسية للأسعار .² ويمكن الاستدلال على ظاهره التضخم من خلال النظر إلى حركة المستوى العام للأسعار ، فالاتجاه التصاعدي والمستمر للمستوى العام للأسعار يعد مؤشر على وجود التضخم ، ويقاس المستوى العام للأسعار من خلال الأرقام القياسية ، وأن التغير في الأرقام القياسية يبين حجم ومعدل التضخم في الاقتصاد .³

(2-7-1) قياس التضخم بتحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI :

يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغيرات النسبية التي تحدث على أسعار مجموعات السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، ويتم تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا عن طريق الهيئة العامة للمعلومات ، مع ملاحظة أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يغطي مدينة طرابلس فقط .

ويقاس التضخم في الاقتصاد الليبي بناءً على الصيغة التالية⁴ :

$$INP = \frac{CPL_1 - CPL_0}{CPL_0} \times 100$$

1- فتحية محمد زغلول ، تقييم مقاييس التضخم في مصر ، بحوث آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة 1990 ، صادر عن مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية جامعة القاهرة ، 1992

2- عطية الفيتوري وآخرون (التضخم في الاقتصاد الليبي) مرجع سابق ص 26

3- نفس المرجع ص 33

4- نفس المرجع ، ص 32

حيث أن :

INF معدل التضخم .

CPI_1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الحالية .

CPI_0 الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة .

ويعتبر الرقم القياسي من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس التغير في المستوى العام للأسعار ، حيث أن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود ، وهو انخفاض قدرة المستهلك على الحصول على السلع والخدمات .

ومن خلال الجدول (2 - 1) يتضح أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك اتجه إلى الارتفاع من سنة 1980 إلى سنة 1999 ، وبعد تلك الفترة نجد أن الاتجاه العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك هو الانخفاض من سنة 2000 إلى سنة 2006 ثم بدأ بالارتفاع من سنة 2007 .

أما الشكل رقم (2 - 2) يبين معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال السنوات (1980 _ 2010) حيث يوضح أن معدلات التضخم متباينة بين الارتفاع والانخفاض ، وهذه التباينات يمكن تقسيمها إلى مراحل مختلفة كل مرحلة تشمل فترة زمنية معينة ، فالمرحلة الأولى تشمل الفترة الزمنية (1981-1999) ، فخلال هذه المرحلة تزايد معدل التضخم من 11.07% ليصل إلى 26.23% ، وترجع هذه الارتفاعات في معدلات التضخم إلى ظهور السوق الموازية للصراف الأجنبي في الاقتصاد الليبي حيث ارتفع سعر صرف الدولار في السوق الموازية بأكثر من الضعفين عن السعر الرسمي، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع أسعار السلع المستوردة مما ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، بالإضافة إلى زيادة عرض النقود وذلك لتمويل جزء من الإنفاق العام¹ ، أما في المرحلة الثانية (2000 - 2006) فكان الاتجاه العام لمعدل التضخم هو الانخفاض، حيث كان معدل التضخم عام 2000 هو -2.91% ليصل هذا المعدل بعد ذلك إلى -17.7% عام 2006 ، وكان سبب هذا الانخفاض سياسات الإصلاح الهيكلي، بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط مما أدى إلى خفض القيود على الواردات والتحويلات وغيرها، وبالتالي انخفض سعر الصرف في السوق الموازية ليتقارب مع السعر الرسمي، أما المرحلة الثالثة (2007 _ 2010) بدأ معدل التضخم بالارتفاع ويعود سبب هذه الزيادة في التضخم إلى الزيادة الكبيرة في معدل نمو عرض النقود وتوسع جانب الإنفاق في الميزانية العامة.

¹ - عطية المهدي الفيتوري ، مرجع سابق ، ص 26

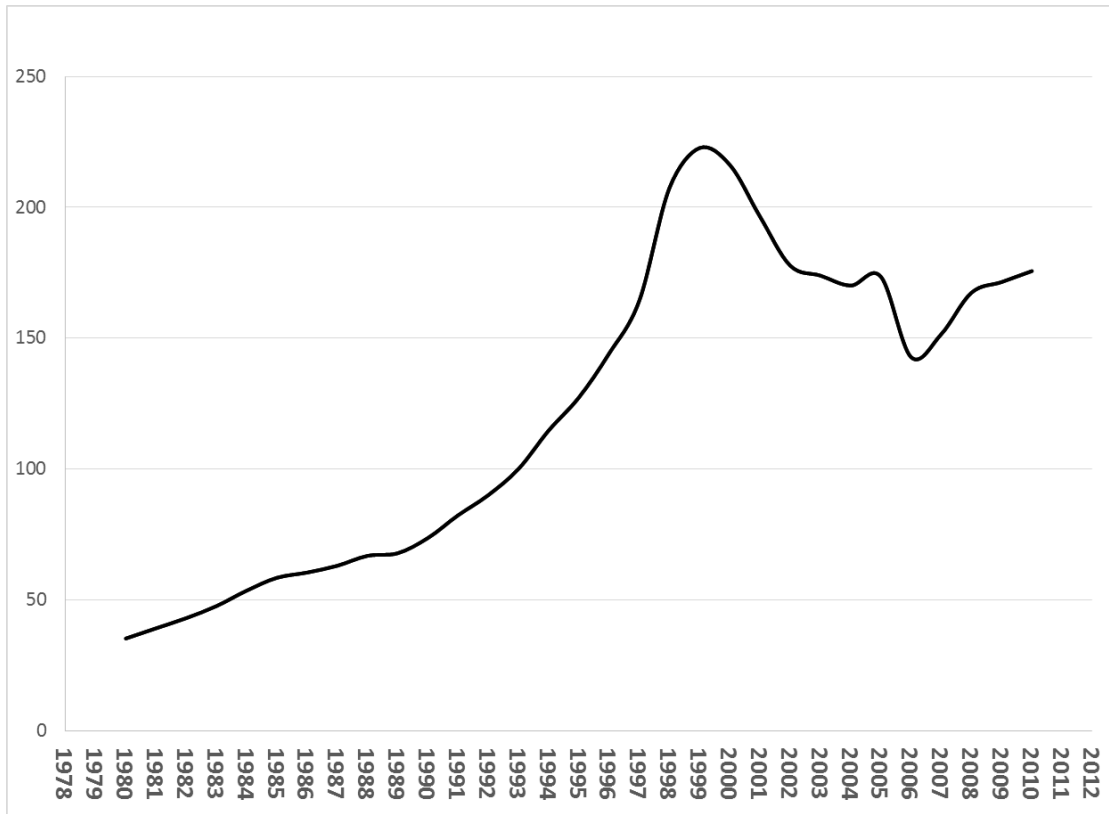
جدول (1-2)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

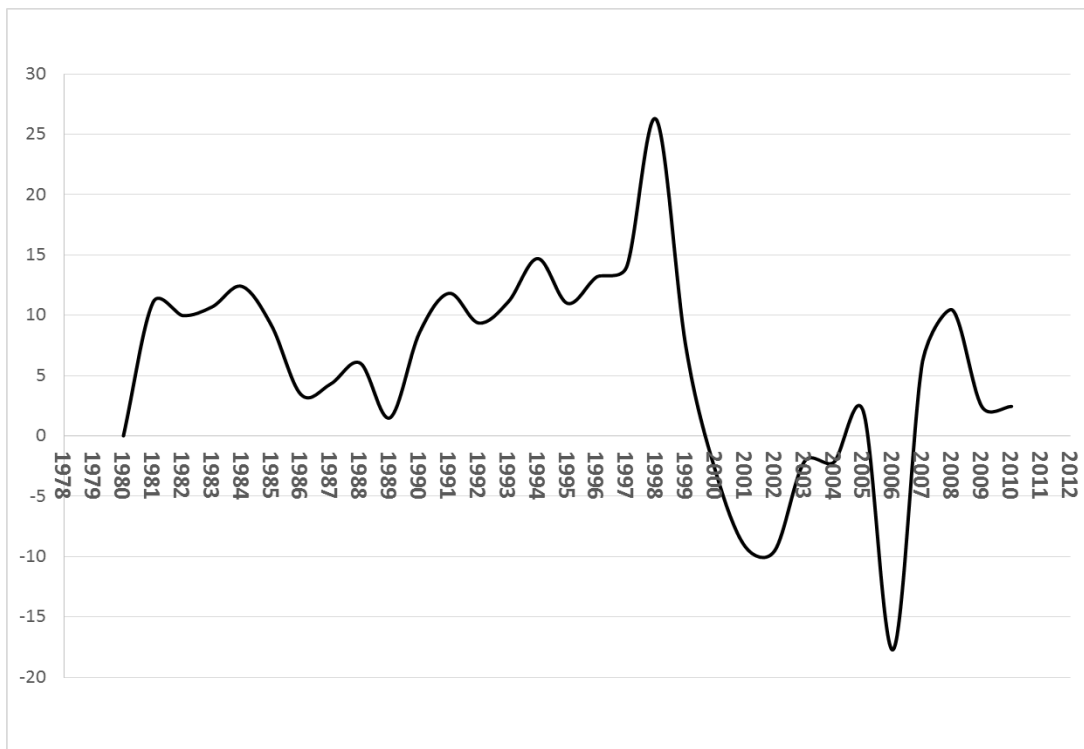
السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100=1993)	معدل التضخم %
1980	35.2
1981	39.1	11.07
1982	43.0	9.97
1983	47.6	10.69
1984	53.5	12.39
1985	58.4	9.15
1986	60.4	3.42
1987	63.0	4.30
1988	66.8	6.03
1989	67.8	1.49
1990	73.6	8.55
1991	82.3	11.82
1992	90.0	9.35
1993	100.0	11.11
1994	114.7	14.70
1995	127.3	10.98
1996	144.1	13.19
1997	164.3	14.01
1998	207.4	26.23
1999	222.7	7.37
2000	216.2	-2.91
2001	196.4	-9.15
2002	177.7	-9.52
2003	173.9	-2.13
2004	170.1	-2.18
2005	173.5	1.99
2006	142.76	- 17.72
2007	151.55	6.16
2008	167.38	10.45
2009	171.44	2.43
2010	175.64	2.45

المصدر:

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ، أعداد متنوعة.



الشكل رقم (1-2)
الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2010 - 1980)



الشكل رقم (2-2)
معدل التضخم خلال الفترة (2010 - 1980)

(2-7-2) تحليل حركة اتجاه المخفض الضمني للنتاج المحلي الإجمالي .

يعتبر المخفض الضمني للنتاج المحلي الإجمالي رقماً قياسياً للأسعار ذو قاعدة عريضة لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ، نظراً لأنه مشتق من الناتج المحلي وبالتالي يتضمن جميع السلع والخدمات ، وهو بهذا يختلف عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك من حيث نطاق شموله ، كذلك يختلف الرقمان فيما يتعلق بتركيبهما فالرقم القياسي لأسعار المستهلك يقيس نفقة سله معينه من السلع والخدمات وهي لا تتغير من سنة لأخرى ، أما سله السلع والخدمات المكونة للمخفض الضمني للنتاج فهي تختلف من سنة لأخرى علي أساس ما ينتج في الاقتصاد كل سنة¹ ، وبالتالي يعتبر المخفض الضمني للنتاج الإجمالي من المؤشرات المهمة للأستدلال علي وجود تضخم .

ويبين الشكل (2 - 3) الاتجاه التصاعدي للمخفض الضمني للنتاج المحلي الإجمالي في ليبيا بأسعار سنة 1993 ، كما يبين الشكل رقم (2 - 4) معدلات التغير في المخفض الضمني للنتاج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة وهو ما يشير إلى تعرض الاقتصاد الليبي لموجات تضخمية وبمعدلات مختلفة .

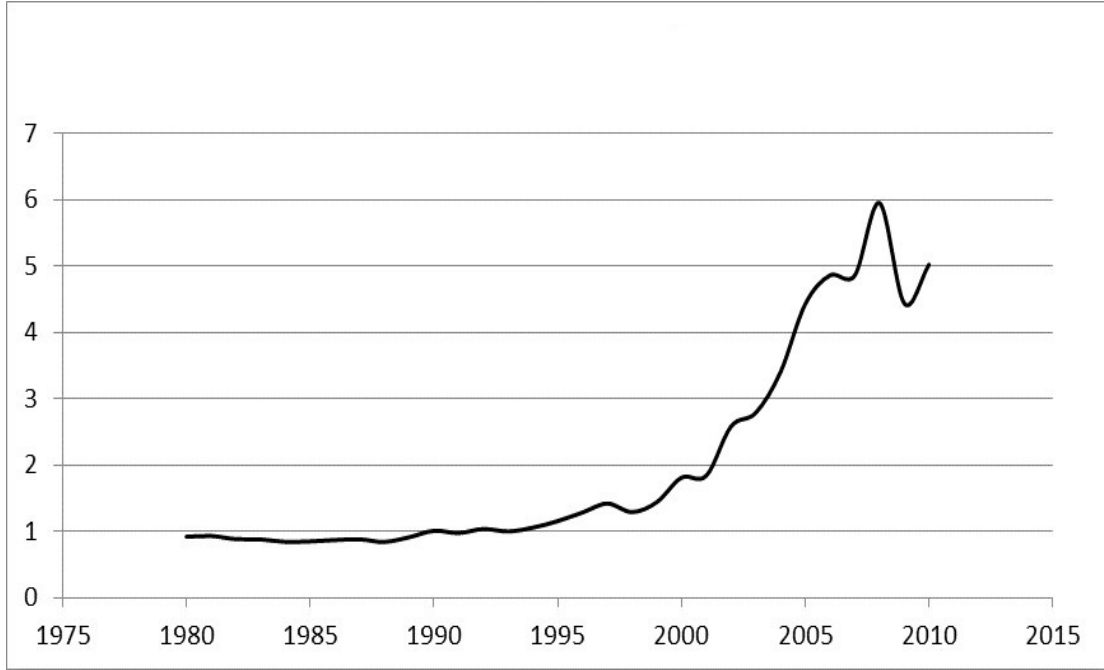
¹ - رشا سعيد عبد العزيز ، معدلات الصرف والتضخم في الدول النامية مع إشاره خاصه لمصر ، رساله ماجستير جامعه حلوان مصر ، ص 52

الجدول (2-2)
المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي

السنوات	المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي (100=1993)	معدل التضخم %
1980	0.91944	
1981	0.93165	1.32798225
1982	0.88446	-5.065206891
1983	0.87971	-0.537050856
1984	0.84293	-4.180923259
1985	0.85021	0.863564159
1986	0.86979	2.302960445
1987	0.88068	1.252026351
1988	0.84239	-4.347776718
1989	0.91346	8.436709837
1990	1.01004	10.57298623
1991	0.9755	-3.419666548
1992	1.03821	6.428498206
1993	1	-3.68037295
1994	1.05785	5.785
1995	1.1567	9.344425013
1996	1.28564	11.14722919
1997	1.42051	10.49049501
1998	1.29234	-9.022815749
1999	1.4409	11.4954269
2000	1.81114	25.6950517
2001	1.841	1.648685358
2002	2.58246	40.27485062
2003	2.78984	8.030327672
2004	3.40351	21.99660196
2005	4.42911	30.13359737
2006	4.86235	9.781649135
2007	4.86041	-0.039898403
2008	5.95247	22.46847488
2009	4.437	-25.45951513
2010	5.02245	13.19472617

المصدر : - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية أعداد متنوعة.

- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.



شكل رقم (3-2)
المخفض الضمني خلال الفترة (2010 - 1980)



شكل رقم (4-2)
معدل التضخم خلال الفترة (2010-1980)

(2-8) الأختلالات الداخلية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية :

أوضحت الأرقام القياسية التي تم تناولها في الصفحات السابقة من هذه الدراسة حدوث ارتفاعات في مستويات الأسعار، غير أن تلك المقاييس لم تشر إلى الأسباب التي تقف وراء الارتفاعات في مستويات الأسعار حيث اقتصر على الإشارة إلى حدوث تلك الارتفاعات ، وعلية فإن الأرقام القياسية إنما تشير فقط إلى المظهر العام للتضخم من خلال الإشارة إلى الارتفاع في مستويات الأسعار ، بينما تتضح أسباب التغير في أسعار السلع والخدمات عن طريق دراسة الاختلالات الداخلية والخارجية والتي من شأنها خلق وتغذية ضغوط تضخمية في الاقتصاد ، وفيما يلي إيضاح لبعض الاختلالات الداخلية في الاقتصاد الليبي .

(2-8-1) الإفراط النقدي :

يأتي الإفراط النقدي ضمن المصادر الداخلية للتضخم ، حيث أن الزيادة في كمية النقود في الاقتصاد بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار ، وذلك كنتيجة لاختلال علاقة التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي ، مما يخلق فائض طلب نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها ، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع .

وهناك عدة مؤشرات للتعرف على وجود إفراط نقدي من عدمه في الاقتصاد ومن أهمها :

- معامل الضغط التضخمي (الاستقرار النقدي)

يستخدم هذا المعيار لمعرفة ما إذا كان هناك تفاوت ما بين معدل الزيادة في عرض النقود ومعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، فالزيادة في عرض النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ستعكس في وجود فائض طلب ، الأمر الذي سينجم عنه اختلال حقيقي ما بين تيار الإنفاق النقدي والمعروض الحقيقي من السلع والخدمات ، مما يدفع الأسعار بالإتجاه التصاعدي . ويحتسب معامل الاستقرار النقدي بناء على الصيغة التالية ¹ :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

B معامل الضغط التضخمي

ΔM التغير في عرض النقود

¹- لحو موسى بوخاري ، مرجع سابق ، ص 148

M عرض النقود

ΔY التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

Y الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

إن الاستقرار النقدي يتحقق عموماً إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود $\Delta M/M$ مع معدل التغيير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $\Delta Y/Y$ وبالتالي يكون الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي مساوياً للصفر .

وإذا كان $\Delta M/M > \Delta Y/Y$ في فترة ما يكون معامل الاستقرار النقدي موجبا فهذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المتاحة ، واستمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوة التضخمية ، وعكس ذلك إذا كانت قيمة B سالبة أي أن معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد عن معدل الزيادة في كمية وسائل الدفع ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى دفع الأسعار نحو الانخفاض لأن عرض الإنتاج أكبر من الطلب عليه ¹ .

ويبين الجدول (2-4) أن هناك اختلالات واضحة ما بين معدلات النمو في عرض النقود الذي يعكس قوة طلب ، ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مصدر عرض السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي . حيث أن معدل التغيير في كمية النقود أكبر من معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي وهذا الفرق يمثل قوة شرائية في الاقتصاد مما سيدفع الأسعار نحو الارتفاع .

¹ محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص 315

جدول (3-2)
معامل الضغط التضخمي خلال الفترة (2005-1980)

السنوات	معدل النمو السنوي في عرض النقود %	معدل النمو السنوي في الناتج الحقيقي %	معدل الاستقرار النقدي
1980	----	----	----
1981	22.9	-17.7	40.6
1982	-7.4	6.9	-14.3
1983	-11	-4.2	-6.8
1984	-6.3	-4.2	-2.1
1985	28.8	-0.3	29.1
1986	-12.9	-13.3	0.4
1987	13.1	-14.7	27.8
1988	-11.8	7.6	-19.4
1989	16.1	7.2	8.9
1990	31.9	3.7	28.2
1991	-4.4	9.9	-14.3
1992	16.3	-0.9	17.2
1993	4.2	2.8	1.4
1994	12.5	0.1	12.4
1995	5.2	0.9	4.3
1996	-2.1	3.9	-6
1997	6	1.3	4.7
1998	6.4	0.4	6
1999	5	0.1	4.9
2000	-1.4	-0.4	-1
2001	13.6	0.9	12.7
2002	5.3	2.2	3.1
2003	3.7	13.3	-9.6
2004	16.7	7.2	9.5
2005	33.1	10.7	22.4
2006	16.502	11.823	4.68
2007	39.739	26.432	13.31
2008	50.693	2.748	47.95
2009	10.910	- 0.75	11.66
2010	8.257	4.979	3.28

المصدر :

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية ، أعداد متنوعة.
- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

(2-8-2) فائض الطلب على السلع والخدمات :

يعتبر فائض الطلب على السلع والخدمات من المصادر الداخلية المسببة في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ويستند هذا إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال ، في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة للاقتصادي كينز ، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل ، تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع ، وتمثل الفجوة التضخمية الفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي ، وفائض الطلب هذا يدفع مستوى العام للأسعار نحو الارتفاع¹ وبشكل عام يمكن قياس فائض الطلب باستخدام العلاقة التالية² :

$$Dx = C + G - (YC + IMC)$$

$$Dx = \text{أجمالي فائض الطلب}$$

$$C = \text{الأنفاق الاستهلاكي الخاص علي السلع والخدمات}$$

$$G = \text{الأنفاق الاستهلاكي العام علي السلع والخدمات}^3$$

$$YC = \text{الناتج المحلي من السلع والخدمات الاستهلاكية (بالأسعار الثابتة)}$$

$$IMC = \text{الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية (بالأسعار الثابتة)}$$

حيث يكون هناك فائض في الطلب على السلع والخدمات إذا كان الطلب المحلي على السلع والخدمات (C+G) أكبر من العرض الحقيقي من السلع والخدمات (Yc+Imc) أما إذا كان العرض أكبر من الطلب فهذا يعني عدم وجود فائض طلب .

¹- لحو موسى ، مرجع سابق ، ص 149

²- عطية الفيتوري ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 45

³المتغير G هنا يقصد به الإنفاق الإستهلاكي العام فقط ، دون الإنفاق الاستثماري العام

جدول (2-4)

العرض الحقيقي بأسعار سنة 1993 ، والإنفاق الاستهلاكي الكلي خلال الفترة (1980-2005)

السنوات	العرض الحقيقي (مليون دينار)	الإنفاق الاستهلاكي (العام والخاص) بالقيمة الجارية وبملايين الدينانير	فائض الطلب
1980	9489.8	5237.6	-4252.2
1981	9470.9	7224.5	-2246.4
1982	9988.1	6364.4	-3623.7
1983	9709.5	5971.5	-3738.0
1984	9319.7	6196	-3123.7
1985	7882.8	5453.1	-2429.7
1986	7969.3	5256.7	-2712.6
1987	6789.5	5431.4	-1358.1
1988	8013.2	5793.4	-2219.8
1989	8329.5	6299.7	-2029.8
1990	8097.2	5961.4	-2135.8
1991	8783.6	7528.4	-1255.2
1992	8484.2	7892.0	-592.2
1993	9036.9	8120.6	-916.3
1994	8690.8	8247.4	-443.4
1995	8687.8	8658.9	-28.9
1996	9104.9	9711.7	606.8
1997	9135.3	11701.1	2565.8
1998	9799.1	11410.6	1611.5
1999	9480.1	11615.1	2135.0
2000	11171.8	11578.2	406.4
2001	10798.9	12151.0	1352.1
2002	11974.4	19080.5	7106.1
2003	11488.8	18705.1	7216.3
2004	12169.4	20801.7	8632.3
2005	16106.6	24861.1	8754.5

المصادر:

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، إعداد متنوعة.
- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

يتضح من بيانات الجدول (2-4) أنه قبل عام 1996 لم يكن هناك فائض طلب وإنما كان هناك فائض عرض أخذ في التراجع من 4252.2 مليون دينار عام 1980 إلى أن وصل 28.9 مليون دينار عام 1995 ، بمعدل انخفاض مركب بلغ 6.21% بين عام 1980 وعام 1995 ، ثم بعد ذلك بدء ظهور فائض طلب مند عام 1996 ، وأخذ في التزايد من 606.8 مليون دينار عام 1996 ليصل إلى 8754.5 مليون دينار عام 2005 ، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 134.3% بين عام 1996 والعام 2005 .

(2-9) الاختلالات الخارجية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية :

من أهم الاختلالات الخارجية التي تساعد على زيادة الضغوط التضخمية هو التضخم المستورد، ويقصد بالتضخم المستورد انتقال العدوى التضخمية في الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج ، سواء كانت سلعا استهلاكية أو استثمارية لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ، والزيادة في أسعار السلع في البلدان الصناعية المتقدمة نتيجة الارتفاع في أسعار المواد الخام وبقية عناصر الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية ، والتي تنتقل إلى الاقتصاد الوطني عن طريق الزيادة في أسعار الواردات .

ويقاس التضخم المستورد باستخدام المعادلة التالية:¹

$$PE=(IMC/ADC).RE$$

حيث أن .

$$PE = \text{معدل التضخم المستورد}$$

$$IMC = \text{الواردات السلعية والخدماتية والأسعار الجارية}$$

$$ADC = \text{الإنفاق الاستهلاكي بشقية العام والخاص}$$

$$RE = \text{معدل التضخم في أسعار الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية}$$

¹- عطية الفيتوري ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 49

جدول رقم (2-5)

معدل التضخم في الرقم القياسي للواردات ، نسبة الواردات إلى الإنفاق الكلي ، ومعدل التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي .

السنوات	معدل التضخم في الرقم القياسي للواردات 1	المخفض الضمني للناتج المحلي غير النفطي 2	إجمالي الواردات السلعية والخدمية 3	الإنفاق الاستهلاكي الكلي 4	نسبة الواردات إلى الإنفاق الاستهلاكي الكلي 5=3÷4	معدل التضخم المستورد 6=5×1
1981	0.23681	0.65472	4253.6	7224.5	0.58877	0.13943
1982	-0.13947	0.65277	3708	6364.4	0.58262	-0.08126
1983	-0.07813	0.67056	3326.5	5971.5	0.55706	-0.04352
1984	0.01508	0.68744	3274.1	6196.0	0.52842	0.00797
1985	-0.01973	0.71451	2182.6	5354.1	0.40025	-0.00790
1986	-0.18218	0.74281	2084.5	5256.7	0.39654	-0.07224
1987	0.25445	0.79291	1965.1	5431.4	0.36180	0.09206
1988	-0.15610	0.80901	2432.7	5793.4	0.41991	-0.06555
1989	-0.10450	0.85635	2202.2	6299.7	0.34957	-0.03653
1999	0.00921	0.86294	2190.9	5961.4	0.36751	0.00338
1991	-0.04303	0.94080	2530.2	7528.4	0.33609	-0.01446
1992	-0.05041	1.02600	2024.2	7892.0	0.25649	-0.01293
1993	0.15495	1.00000	2359.3	8120.6	0.29053	0.04502
1994	-0.08198	1.03700	1978.1	8247.4	0.23985	-0.01966
1995	0.16903	1.09734	2191.8	8658.9	0.25313	0.04279
1996	0.11311	1.19528	2514.4	9711.7	0.25890	0.02929
1997	0.14466	1.30060	2719.5	11701.1	0.23241	0.03362
1998	-0.21507	1.36690	2803	11410.6	0.24565	-0.05283
1999	0.11100	1.37988	2594.3	11615.1	0.22336	0.02479
2000	-0.33933	1.40788	2816.6	11578.2	0.24327	-0.08255
2001	0.24386	1.51584	3280.4	12151.0	0.26997	0.06583
2002	1.00439	1.50991	7540.7	19080.5	0.39520	0.39694
2003	0.34293	1.48467	7578.9	18705.1	0.40518	0.13895
2004	0.41331	1.53514	10742.1	20801.7	0.51640	0.21344
2005	-0.02651	1.57078	11030.7	24861	0.44369	-0.01176
المتوسط العام	0.07105	0.0556	-----	-----	0.36650	0.02929

المصدر :

- مصرف ليبيا المركزي , إدارة البحوث والإحصاء , النشرة الاقتصادية , أعداد متنوعة .
- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

ومن بيانات الجدول (2-5) يتضح أن الاقتصاد الليبي قد استورد من الأسواق الخارجية تضخماً بلغ معدله المركب خلال الفترة (1981-2005) في المتوسط 2.93 % سنوياً ، في حين أن معدل التضخم العام في الاقتصاد الليبي (معدل التضخم المركب للمخفض الضمني للنواتج المحلي غير النفطي) بلغ خلال نفس الفترة في المتوسط 5.56 % سنوياً ، وفي المتوسط 13.75 % خلال الفترة (1981-2005) بناء على الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة ، الأمر الذي يشير إلى أن التضخم في ليبيا ليس مصدره العوامل المحلية فقط وإنما نتيجة للعوامل الخارجية أيضاً ، ولكن بنسبة أقل مقارنة بالعوامل المحلية .

الفصل الثالث

الإطار النظري للسياسة النقدية

(1-3) مقدمة :

تعد السياسات الاقتصادية وسيلة لتحقيق أهداف المجتمع ، ويتوقف مدى نجاحها على مدى مناسبتها لتحقيق هذا الهدف بأقل تكلفة مجتمعية ممكنة ، كما أن سياسة واحدة قد لا تكون كافية لتحقيق أهداف المجتمع ، لذلك تصاغ حزم السياسات المتكاملة لتحقيق تلك الأهداف أو لتخطي الأزمات والعودة بمسار النشاط الاقتصادي إلى الوضع الذي يقارب من تحقيق تلك الأهداف ، وتعتمد تركيبة السياسات المختارة في تلك الحزم من قبل صانعي السياسة الاقتصادية على أولويات الأهداف المراد تحقيقها ، ونوعية الأزمات التي يواجهها المجتمع ، وقدرة عناصر تلك الحزمة على التأثير في المتغيرات المختلفة لتحقيق الأهداف المرغوبة من جانب وتكلفة كل بديل من جانب آخر .

وتشكل السياسة النقدية احد السياسات الاقتصادية الهامة والمستخدمه على نطاق واسع في حزم السياسات الاقتصادية بكافة أنحاء العالم لتحقيق أهداف مجتمعاتها ، وتختلف كثافة وعمق استخدامها من دولة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر في ذات الدولة ، حسب أولويات الأهداف المراد تحقيقها ورؤية القائمين على رسم السياسة الاقتصادية في تلك الدولة ، كما أن الخطأ أو التراخي في استخدام أدوات تلك السياسة وفقاً للأصول العلمية السليمة من الممكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة العواقب وتفاقم الأزمات واتساع نطاقها¹.

(2-3) مفهوم السياسة النقدية :

هناك العديد من التعريفات للسياسة النقدية تمت صياغتها عبر العهود المختلفة التي تطور خلالها مفهوم وفكر السياسة النقدية²، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة ، وهي الإجراءات والسلطة النقدية المصدرة لهذه الإجراءات والأهداف النهائية المراد تحقيقها .

- عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم المصرف المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية ، حيث تعمل على زيادة

1 - مصطفى عبدالرؤف ، السياسة النقدية في النظرية والواقع العلمي بالدول النامية ، دار النهضة العربية ، 2010 ، ص 25

2 - احمد الألفي ، السياسة النقدية وقانون البنوك الموحد ، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ، 2010 ، ص 34

- كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي¹.
- كما عرفها البعض بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل تحقيق أهداف معينة².
 - وآخرون يعرفونها بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شئون النقد والائتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي³.
 - كما تعرف على أنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني⁴.
 - وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية والذي قدمه الاقتصادي (Einzig) وهو أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي⁵.

ونستخلص من التعريفات السابقة أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة .

(3-3) مراحل تطور السياسة النقدية :

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً ، فقد ظهر في القرن التاسع عشر ، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين ، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك ، وقد تسبب التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية ، كما أن

¹ 910 p . 1988 . Norton and company new York . "principles of macroeconomics" Eduin mans

(نقلاً عن ، سهير محمود معتوق ، النظريات والسياسات النقدية ، الناشر الدار المصرية اللبنانية ، 1997 ، ص 18)

² - جودة عبدا لخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي ، دار النهضة العربية ، ط 4 ، القاهرة 1990 ، ص 215

³ - عزة رضوان احمد ، السياسة النقدية في مصر (1970-1985) ، رسالة دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1989 ، ص 84

⁴ Alexis Jacqueline et autres , fondments deconomie politique , de boeck universite , bruxelles , 2001 , p 430

(نقلاً عن ، لحو موسى ، مرجع سابق ، ص 59)

⁵ Einzig , monetary policy : means and ends , penguin books harnonsdworth midlesex , 1964 , p 50

(نقلاً عن ، صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 98)

المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلدان ، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية ، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة¹. وفيما يلي نوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية .

(3-3-1) المرحلة الأولى :

كانت السياسة النقدية في هذه المرحلة تسعى إلى المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق ، وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة وان التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سينكيف تلقائياً مع توقعات استمرار التضخم وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة الإنتاج كون الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك .

ولهذا اهتمت النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود ، هذه العوامل تتمثل أصلاً في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي ستؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التي افترضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين ، إذ أن المستوى العام للأسعار يتحدد بحجم المعروض النقدي مع الطلب على النقود .

وعلى هذا الأساس يصبح في مقدرة السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي ، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي².

(3-3-2) المرحلة الثانية:

تتميز هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي عند حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية ، ظهرت إلى حيز الوجود النظرية الكينزية التي تولت تشخيص

1 - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 100

2 - ناظم محمد الشمري ، مرجع سابق ، ص 428

هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ومن خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق ، واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد يتم بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والمضاربة .

كما أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار ، وان توازن السوقين (النقدي - السلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن في السوقين المذكورين ، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي¹.

(3-3-3) المرحلة الثالثة :

وهي المرحلة التي عاد الاهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق ، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطيع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لايمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات²، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية المعروض النقدي³.

(4-3-3) المرحلة الرابعة :

وهي المرحلة التي احتدم فيها النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية ، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان (Freidman) الذي امن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وعلى النقيض من ذلك يرى الماليون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنهم (بول ساملون)، وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذاك حتى جاء فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي (والتر هالر) الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب .

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 428

² - احمد عبده محمود ، النقديون والسياسات النقدية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد 2 ،

1982 ، ص 449

³ Johanson , Hary , " Essays in monetary Economics " 2 nd ed , London Georvg Allen . 1964 , p 275 (نقلاً عن ، سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص 20)

ويشار إلى أن اقتصادي البنك وصندوق النقد الدولي يعطون السياسة النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية الدولية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي ، إلا أنهم لا يهتمون السياسة المالية ويرون بأهميتها في ردف السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة¹.

(3-4) إستراتيجية السياسة النقدية :

تستخدم المصارف المركزية إستراتيجيات عديدة تطورت بمرور الوقت ، إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالإستراتيجية الحديثة ، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام الأهداف الأولية والوسيلة للوصول إلى الأهداف النهائية وذلك باستخدام أدوات ملائمة².

وبالتالي فإن السياسة النقدية تتخذ أهدافاً نهائية مشتركة مع السياسات الاقتصادية الأخرى ، لا تستطيع أن تصل إليها بطريقة مباشرة ، ولذلك فإنها تتخذ في البداية أهدافاً تؤثر فيها مباشرة من خلال أدواتها التقليدية تسمى أهداف أو أغراض تشغيلية ، وتعتمد على أن ينعكس هذا التأثير على أهداف أو متغيرات يكون لها ارتباط وتأثير مباشر على الأهداف النهائية تسمى أهداف وسيطة ومن خلالها يتم التأثير في الأهداف النهائية .

ومن خلال الشكل (1-2) الموجود في الفصل الأول سوف نعرف تأثير العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة والأهداف التشغيلية والوسيلة والأهداف النهائية لسياسة النقدية .

(3-4-1) أدوات السياسة النقدية :

تعرف أدوات السياسة النقدية على أنها الوسائل التي يمتلكها المصرف المركزي ، للتأثير في عرض النقود وحجم الائتمان في الاقتصاد وذلك من خلال التأثير على سلوك المصارف التجارية في خلقها للودائع تحت الطلب³، لقد بينا سابقاً أن إستراتيجية السياسة النقدية تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها ، ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة لذلك باختلاف أنواعها ، حيث يمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة بالإضافة إلى أدوات أخرى .

¹ - حمدي عبدالعظيم ، السياسات النقدية والمالية في الميزان ومقارنة إسلامية ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة 1986 ، ص 323-324

² - لعلو موسى بوخاري ، مرجع سابق ، ص 60

³ - ميلود جمعة الحاسية ، مرجع سابق ، ص 238

(1-1-4-3) أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (الأدوات الكمية) :

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية في التأثير على كمية أو حجم الائتمان المصرفي أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض التي تقوم بها إطراف الائتمان المصرفي والمتمثلة في الأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية والحكومات والأفراد . إن استخدام أدوات الرقابة الكمية بهدف التأثير على كمية الائتمان المصرفي ينعكس على عرض النقد وحجم السيولة المحلية الإجمالية ، وعلى هذا الأساس تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية أو تقييدية تجاه قدرة المصارف على منح الائتمان بحيث تكون نتائج هذه السياسة ملموسة في زيادة أو انخفاض كمية الائتمان المصرفي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد¹.

ومن المتعارف عليه أن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي سياسة الاحتياطي القانوني وسياسة سعر الخصم وسياسة عمليات السوق المفتوحة .

1-نسبة الاحتياطي القانوني :

يحدد المصرف المركزي نسبة مئوية من الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لديها ، ويتم إيداع قيمة هذه النسبة من الودائع لدى المصرف المركزي ، ويتم التحقق دوريا من صحة هذه النسبة ، ولا تتقاضى المصارف التجارية فائدة عن هذه النسبة ، ويؤدي احتفاظ المصرف المركزي بقيمة هذه النسبة من الودائع إلى حجب هذه الودائع من جانب عرض الائتمان المصرفي.

وتتلخص هذه الأداة في إلزام المصارف بوضع نسبة معينة من الودائع التي في حوزتها لدى المصرف المركزي ، وتنص قوانين المصارف والائتمان عادة على منح المصرف المركزية حرية تحديد وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني بما يتلاءم والظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها الدولة ، ففي أوقات الكساد الاقتصادي يقوم المصرف المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، مما ينعكس بدوره في زيادة الأموال المتاحة لدى البنوك ، وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان وتمويل النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ، أما في حالات التضخم فيقوم المصرف المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك آثار عكسية للحالة الأولى².

¹ - ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص 431
² - مصطفى عبد الروؤف عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 38

2- سعر إعادة الخصم :

يطلق سعر الخصم على سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على القروض التي يمنحها للمصارف التجارية ، حيث تقوم الأخيرة بالاقتراض من المصرف المركزي ، أما لسد عجز مؤقت في سيولتها ، أو للاستعداد للإيفاء بطلب قرض لأحد عملائها¹.

يقوم المصرف المركزي بتغيير هذا السعر لكي يؤثر في حجم الائتمان فعندما يزيد المصرف المركزي من هذا السعر فإنه يهدف بذلك إلى تقييد حجم الائتمان ويؤدي هذا الإجراء إلى تخفيض العرض النقدي مما يدفع بسعر الفائدة إلى مستوى توازني أعلى من سابقة كما يحدث العكس عند تخفيض سعر الخصم فيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في السوق النقدي وهذا ما يشجع الأفراد والمؤسسات على الاقتراض مما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان ، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين سعر الخصم وحجم اقتراض المصارف التجارية من المصرف المركزي ، فكلما ارتفع سعر الخصم ، انخفضت قدرة المصارف التجارية في الاقتراض من المصرف المركزي والعكس صحيح .

3- عمليات السوق المفتوحة :

وهي عبارة عن قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية ، كأذونات الخزنة ، وبعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدي ، حيث يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية من المصارف التجارية والسوق المالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق النقدية ، في حين يقوم ببيع الأوراق المالية للجمهور والمصارف التجارية في حالة رغبته في تنفيذ سياسة انكماشية بهدف تخفيض سيولة السوق النقدية للحد من قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان².

عندما يرغب المصرف المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذونات الخزنة) وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية ، وتكون في المقابل المصارف التجارية هي المشتري لهذه الأوراق ، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الافتراضية إذا كان غرض المصرف المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم ، وعندما يقوم المصرف المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها المصارف

¹ - ميلود جمعة الحاسية ، مرجع سابق ، ص 243

² Paul A. Meyer " Monetary policy And financial Markets " university of maryland , u.s.a , 1982 , p

304 , 305

(نقلاً عن ، سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص 31)

التجارية ، فتحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها
الاقراضية إذا كانت رغبة المصرف المركزي هي التوسع الائتماني .

ويذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لاتزال محدودة
بسبب ضيق أسواق الأوراق المالية وانعدامها في بعض البلدان الأخرى ، لذ يتم
الاستعاضة عنها بالأساليب والسياسات الأخرى كسياسة الاحتياطي وسياسة سعر
الخصم¹.

(3-4-1-2) أدوات السياسة النقدية المباشرة (الأدوات الكيفية) :

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية إلى التأثير على حجم الائتماني الكلي في جميع
القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز ، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة
الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا ، ولذلك فإن المصرف المركزي يستخدم
أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتماني وليس حجمه الكلي².

وتعكس الأدوات المباشرة التدخل المباشر من قبل السلطات النقدية في أحوال سوق النقد
بدرجة تؤدي إلى إلغائها لمنهجية آليات السوق المطبقة فيها أو التي يمكن تطبيقها ، إذا استدعت
الضرورة ذلك ، وتفرض أوضاعا جديدة تجد من الصعوبة تحقيقها من خلال تبني الأدوات غير
المباشرة ، ولعل من أكثر أدوات السياسة النقدية المباشرة استخداما مايلي³.

1- التحكم في أسعار الفائدة :

تقوم السلطات النقدية بتحديد أسعار الفائدة إداريا وذلك عندما تكون غير قادرة على
تحقيق سعر فائدة مستهدف من خلال آليات السوق ، أو في حالة سعيها لتوجيه موارد المجتمع
نحو قطاعات محددة ، وبالتالي المساهمة في إعادة هيكلة الاقتصاد القومي حسب المستهدف ،
ويتم هذا التحديد من خلال إلزام المصارف سعر فائدة محدد على الكل في السوق ، أو من خلال
إلزام بفارق محدد بين سعر الفائدة على الودائع والقروض ، أو من خلال تحديد أسعار فائدة
تمييزية لقطاعات محددة⁴.

2- سياسة تأطير القروض :

هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الائتماني الذي
تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام كالأ يتجاوز ارتفاع مجموع القروض

1 - نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، 1968 ، ص 475

2 - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 156

3 - مصطفى عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص 33

4 - نفس المرجع السابق ، ص 34

الموزعة نسبة معينة¹، وقد تكون هذه النسبة إما على شكل نسبة مئوية من إجمالي المبالغ المتوفرة لدى المصارف أو على شكل نسبة مئوية معينة من إجمالي رأس المال للمصرف أو على شكل نسبة مئوية معينة من التزامات المصرف أو على شكل نسبة معينة من قيمة الضمانات التي يقدمها العميل عندما يريد الحصول على تسهيلات ائتمانية تزيد عن حد معين².

3- التوجيه الانتقائي للقروض :

ينطوي الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي بحيث يمكن استخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الاقتصاد³.

(3-1-4-3) أدوات أخرى للسياسة النقدية :

قد تستخدم السلطات النقدية أدوات أخرى غير الأدوات التي تم الإشارة إليها فيما سبق وذلك حسب ما تقتضيه أوضاع وظروف كل بلد ، ويمكن تصنيفها تحت اسم أدوات أخرى للسياسة النقدية .

1- الإقناع الأدبي :

ويتمثل في التوجيهات والتصريحات والنصائح التي يوجهها المصرف المركزي للمصارف التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه المصارف لتوضيح هدف المصرف المركزي الذي يرمي إلى تحقيقه في شئون النقد والائتمان⁴، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على مدى تفهم المصارف التجارية لسياسة المصرف المركزي طوعيا ، وفي حال عدم نجاح هذا الأسلوب ، فإن المصرف المركزي يضطر إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة .

2- أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة :

وفيه يصدر المصرف المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للمصارف التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل المصرف المركزي .

3- أسلوب العلانية :

وفيه يقوم المصرف المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور ، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والمصارف التجارية من أجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها المصرف المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان⁵.

1 - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعيين الجزائر 2006 ، ص 53

2 - لعلوموسى ، مرجع سابق ، ص 77

3 - غبريال سرور ، السياسة النقدية واستهداف التضخم ، معهد صندوق النقد الدولي ، واشنطن 2005 ، ص 49

4 - محي الدين الغريب ، اقتصاديات النقود البنوك ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة 1979 ، ص 90

5 . C.L.Jahin " Contemporary Monetary Economicis Theory And policy " U.S.A Graseway publishing .

1981 .p 222

(نقلاً عن ، سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص 34)

(3-4-2) الأهداف الأولية (الأغراض التشغيلية) :

تمثل الأهداف الأولية حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية ، وهي متغيرات يحاول المصرف المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ، وبالتالي هي المتغيرات التي تستطيع أدوات السياسة النقدية التأثير فيها بصورة سريعة ومباشرة كما يمكن التحكم في اتجاهاتها¹، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطيات وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطيات المصارف ، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطيات الحرة وأسعار الفائدة في سوق النقد².

1- مجتمعات الاحتياطيات النقدية :

القاعدة النقدية هي النقود ذات الفاعلية العالية وهي تمثل التزاما على السلطات النقدية حيث تتكون من العملة لدى الجمهور واحتياطيات المصارف ، أما الاحتياطيات المصرفية فتشمل ودائع المصارف لدى المصرف المركزي وتضم الاحتياطيات الإجبارية والاحتياطيات الإضافية والنقود الحاضر في خزائن المصارف .

2- ظروف السوق النقد :

وتحتوي على الاحتياطيات الحرة ، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في السوق النقد ، ويقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان ، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر على الفائدة الأرصدة المصرفية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين المصارف³، وهذه المجموعة تحتوي على الاحتياطيات الحرة وتمثل الاحتياطيات الفائضة للمصارف لدى المصرف المركزي مطروحا منها الاحتياطيات التي اقترضتها هذه المصارف من المصرف المركزي وتسمى صافي الاقتراض.

(3-4-3) الأهداف الوسيطة :

الهدف الوسيط عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثير بشكل سريع ومراقبته بسهولة من خلال الأدوات المتاحة للسلطات النقدية ، ويساعد استخدامه على استدراك انحراف السياسة النقدية ، بحيث يمنع تكرار أخطائها في اتجاه معاكس للهدف⁴، وهي المتغيرات

1 - محمود ابو العيون ، تطورات السياسة النقدية في مصر والتوجهات المستقبلية ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم 78 ، 2003 ، ص 14

2 - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 124

3 - أحمد ابو الفتوح ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة 1998 ، ص 134

4 - علي توفيق ، مرجع سابق ، ص 39

الأكثر ارتباطا بالهدف التشغيلي والهدف النهائي في نفس الوقت ، وتمثل الأهداف الوسيطة في عرض النقود وإجمالي الائتمان وأسعار الفائدة طويل الأجل وأسعار الصرف ، وتمثل هذه المتغيرات مؤشرات الجانب النقدي ذات الصلة المباشرة بالجانب الحقيقي ، حيث تؤثر المتغيرات الوسيطة مباشرة في الأهداف النهائية .

وهناك عدة شروط يجب توافرها في الأهداف الوسيطة وتتمثل هذه الشروط في مايلي .

1- القابلية للقياس :

لكي تكون الحسابات دقيقة يجب أن يخضع الهدف الوسيط للقياس الدقيق لأنه يعتبر الإشارة التي تبين حقيقة اتجاه سير السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي أو خارج إطار اتجاهها المحدد لها ، وإتاحة البيانات يختلف من متغير لآخر فبيانات سعر الفائدة متاحة ، أما البيانات عن الناتج الوطني تتاح بعد فترة قد تصل إلى ما بعد السنة كما هو الحال في بعض البلدان النامية ، ومن جهة أخرى فإن بيانات الناتج الوطني أقل دقة من بيانات عرض النقود أو بيانات سعر الفائدة ، ومن ثم فإن الاعتماد على أسعار الفائدة أو عرض النقود لتكون أهداف وسيطة بدلا من الاعتماد على أهداف أخرى من الناتج الوطني ، لأن الأولى تقدم إشارات دقيقة وواضحة عن اتجاهات سياسة المصرف المركزي¹.

2- القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط :

للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها يجب على المصرف المركزي أن تكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط ، وذلك لإعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن ذلك المسار المحدد له ، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح فقط ، وإنما يجب أن يكون أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي².

3- إمكانية التنبؤ بالآثر على الهدف النهائي:

ينبغي أن يكون التنبؤ بآثر الهدف الوسيط المختار على الهدف النهائي ممكنا ، ولا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة وعرض النقود كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية ، إلا أن التجارب العلمية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بآثر العرض النقدي على الأهداف النهائية على سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط³.

1 - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 132

2 - لعلو موسى ، مرجع سابق ، ص 64

3 - نفس المرجع السابق ، ص 64

(4-4-3) أهداف السياسة النقدية :

أن السياسة النقدية كأى سياسة لابد من أن تكون مصممة لتحقيق أهداف محددة ، فلا توجد سياسة بدون أهداف نهائية ، وعلية فإن هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام ، وللسياسة النقدية بشكل خاص هي¹.

1- تحقيق الاستقرار في الأسعار :

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية ، ويعني هذا أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضاً كأن يتراوح مثلاً بين 1% و 4% سنوياً وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي².

يرى كل من الكينزيين والنقديين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو عرض النقدي مرتفعاً ، وبحسب (فريدمان) فإنه لايمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية وهي تخفيض معدل النمو النقدي ومع معرفة أسباب هذا التوسع والوضع الاقتصادي ، فقد بين (فريدمان) أن كل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي ، وأن كل انكماش رئيسي قد نتج إما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة بالاضطراب النقدي ، وإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي³.

2 - تحقيق التوظيف الكامل :

على الرغم من صعوبة وجود تعريف محدد ودقيق للعمالة الكاملة بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة لكل العاطلين إلا أن مفهوم العمالة الكاملة أطلق على توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه⁴، وتعتبر العمالة المرتفعة هدفاً أساسياً لأي سياسة اقتصادية ، وباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال ، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل .

¹ Freidman . Milton , " The ptimum guntity of money and other essays " London , macmillan , 1973 . p 95

(نقلاً عن ، صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 134)

² Monetaey Authority of Singapore , monetary policy and the economy , singapore , 1999 , p 20

(نقلاً عن ، لحو موسى ، مرجع سابق ، ص 67)

³ - جيمس جوارتيني ، ريجارد استروب ، مرجع سابق ، ص 288

⁴ Horirtz , paul , " Montary policy and the financial system " 4 thed new Jersay , prentice , hell . 1979 , p 486 , 487

(نقلاً عن ، سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص 21)

3 - تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي :

إن تحقيق النمو هو هدف تسعى له جميع الدول ، ويقصد بالنمو زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد ، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي ، كتوفر الموارد الطبيعية ، والقوة العاملة الكفؤة ذات الكفاءة ، وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة ، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل ، وكذلك مع سياسة مالية غير مناقضة لدور السياسة النقدية¹.

إن دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار ، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في حجم الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية ومن تأثيرها على عرض النقود سوف ينعكس ذلك على معدل الفائدة وهذا بدوره يتحكم في الاستثمار .

4 - تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة².

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع المصارف التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها ، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية ، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل ، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات³، ويرى البعض أن السياسة النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات في حال إتباع سياسة تعويم سعر الصرف ، أما حالة سعر ثبات الصرف فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في تحقيق ذلك⁴.

1 - لخلو موسى ، مرجع سابق ، ص 68

2 - ماجد قنديل ، حسابات ميزان المدفوعات ، معهد صندوق النقد الدولي ، واشنطن 2005 ، ص 2

3 - محمد كامل مروان ، فعالية السياسة النقدية والائتمان وبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 1994 ، ص 652

4 " Robert p. flood " Activist policy in the open economy " The American Economic Review , may 1982 , vol . 72 . no 2 , p 51

(نقلًا عن ، سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص 24)

(3-5) آليات انتقال اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي :

تقدم آليات انتقال أثر السياسة النقدية تفسيراً للأثار المترتبة على التغيرات في عرض النقود إلى كل من الناتج والأسعار ، وتوجد عدة آليات لانتقال اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي تعمل من خلال تأثير التغير في العرض النقدي على عوامل مثل سعر الفائدة وسعر الصرف وأسعار الأصول الأخرى ، ومن خلال التأثير على حجم الائتمان في الأسواق المالية¹، أي أن هذه القنوات تربط بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي للاقتصاد ، وتستمد هذه الآليات أهميتها من أنها تمكن واضعي السياسة النقدية من الإجابة على تساؤلات هامة تتعلق بمدى ملائمة السياسة النقدية المقترحة للأوضاع الاقتصادية الموجودة ومدى مناسبة الأدوات المستخدمة في تنفيذ الأهداف المرجوة .

ويمكن تصنيف آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى² :

1 - قناة سعر الفائدة :

تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وفقاً لمنظور النقود من خلال أثرها على سعر الفائدة ويعتمد هذا التحليل على نموذج ($LM - IS$) الذي يوضح طبيعة العلاقة غير المباشرة بين التغيرات في العرض النقدي وبين مستوى النشاط الاقتصادي ، ذلك أن التغيرات في العرض النقدي تؤثر على مستوى الناتج من خلال تأثيرها على سعر الفائدة ، ووفقاً للتحليل الكينزي فإن التغير في عرض النقود يؤثر من خلال قناة تكلفة رأس المال (سعر الفائدة) على مستوى الإنفاق الاستثماري ومن ثم في مستوى الإنفاق الكلي على النحو التالي .

تؤدي السياسة النقدية الانكماشية (انخفاض عرض النقود) إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي وفي ظل الفرضية الكينزية لجمود الأسعار في الأجل القصير ، فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع مما يرفع من تكلفة رأس المال ، ويحد من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج ، وهذا يضيف اقتصاديون آخرون ومنهم تايلور ، أن مرونة إنفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي مرتفعة نسبياً ، ولذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من طلب القطاع العائلي

¹ Joho B. Taylor . " The monetary Trans Mission mechanism : An Empirical frame work " Journal Economic perspective , vol 9 , no.4 , fall 1995 , p 11

(نقلاً عن ، نهال أحمد عبد الحي ، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر ، رسالة ماجستير ، 2009 ، ص 10)

² Fredercs . mishkin " The Economics of money , Banking , and financial markets " op. cit . pp 643 , 653

(نقلاً عن ، نهال أحمد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 11)

على كل من السلع المعمرة والاستثمار في قطاع الإسكان وغيرها ، وهذا من شأنه أن يحد من الطلب الكلي ، وبالتالي يحد من النمو¹.

2 - قناة سعر الصرف :

نظرا لتزايد اندماج الاقتصاديات الوطنية والتحول إلى سعر الصرف المرن فقد أصبح لسعر الصرف دور هام في نقل أثر السياسة النقدية وذلك بتأثيره على صافي الصادرات وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ، ويحظى سعر الصرف اليوم بمكانة خاصة في السياسة النقدية.

وتعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة ، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظرية في الخارج ، مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ، ونتيجة لما سبق تزداد قيمة العملة المحلية ، مما يؤثر سلبا على الصادرات في حين تزيد قدرة الدولة على شراء المزيد من الواردات لارتفاع القدرة الشرائية للعملة المحلية ، أي انخفاض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ومن ثم التأثير السلبي على وضع الميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي².

3 - قناة أسعار الأوراق المالية :

تمثل هذه القناة وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل اثر السياسة النقدية على الاقتصاد حيث ينتقل اثر السياسة النقدية من خلال قناتين رئيسيتين ، هما قناة توبين للاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك .

- فبالنسبة للقناة الأولى ، قدم الاقتصادي جيمس توبين نظرية (توبين q) التي تقدم تفسيراً للكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على تقييم الأسهم وتعرف (q) بأنها القيمة السوقية لأسهم للمنشأة مقسومة على تكلفة إحلال رأس المال ، وتنص نظرية توبين للاستثمار على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركات إلى تكلفة إحلال رأس المال الحقيقي ، وقد أطلق على هذه النسبة الحرف الإنجليزي (q) ويشير ارتفاع (q) إلى الأتي .

- ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات مقارنة بتكلفة إحلال رأس المال الحقيقي .
- انخفاض أسعار السلع الرأسمالية مقارنة بالقيمة السوقية لأسهم الشركات .

1 - علي توفيق ، مرجع سابق ، ص 60
- سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم
2 - مصطفى عبد الروؤف ، مرجع سابق ، ص 44

ومن ثم فإن ارتفاع (q) يشجع الشركات على إصدار أسهم جديد وشراء سلع استثمارية جديدة¹.

وفقا لهذه القناة ، فإن إتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ، مما يؤدي إلى زيادة القيمة الحالية للعوائد المتوقعة للشركات ، وانخفاض جاذبية السندات مقارنة بالأسهم ولهذا فإن الطلب على أسهم الشركات سوف يزيد ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعارها وينتج عن زيادة أسعار أسهم الشركات حدوث زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركات مقارنة بتكلفة إحلال رأس مال الحقيقي مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة وزيادة الإنفاق الاستثماري الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي .

- أما القناة الثانية ، تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وفقا لهذه القناة من خلال تأثيرها على ثروة المستهلك وقرارات الإنفاق الاستهلاكي ، ويتحدد الإنفاق الاستهلاكي اعتمادا على دخل المستهلك مدى الحياة وليس الدخل اليومي ، أي وفقا لثروة المستهلك ، وحيث إن الثروة المالية (الأسهم) تعد عنصرا من عناصر ثروة المستهلك ، فإن التغيرات في أسعار الأسهم تؤثر في قيمة ثروة المستهلك ومن ثم في قرارات إنفاقه، وهكذا فإن إتباع سياسة نقدية انكماشية يترتب عليه انخفاض أسعار الأسهم ومن ثم تتخفص ثروة المستهلك ، ويترتب على ذلك انخفاض الطلب الاستهلاكي ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والناتج .

4 - قناة الائتمان :

تنقسم قناة الائتمان إلى قناتين فرعيتين هما ، قناة الإقراض المصرفي (قناة الائتمان بالمعنى الضيق) وقناة الميزانية العمومية (قناة الائتمان بالمعنى الواسع) ، قناة الإقراض المصرفي تركز على اثار السياسة النقدية على القروض المصرفية ، بينما قناة الميزانية العمومية تركز على اثار السياسة النقدية على صافي الثروة للمقترضين من خلال التأثير على الميزانيات العمومية وحسابات الدخل لهم².

- قناة الإقراض المصرفي :

تركز قناة الإقراض المصرفي على حقيقة أن المصارف هي المصدر الوحيد للتمويل بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن هذه المشروعات تقوم بتمويل استثماراتها بواسطة القروض المصرفية فقط .

1 - مجدي الشوريجي ، اقتصاد النقود والبنوك ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 274
2 - نفس المرجع السابق ، ص 276

ووفقا لقناة إقراض المصارف فإن إتباع سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض ودائع واحتياطيات المصارف ومن ثم انخفاض الائتمان المتاح ، ونظرا لاعتماد المقترضين على المصارف لتمويل استثماراتهم وعدم قدرتهم على الحصول على مصادر بديلة للائتمان المصرفي فإن انخفاض حجم الائتمان المتاح يؤدي إلى تزايد تكلفة القروض بالنسبة لسعر الفائدة السائد في الأسواق النقدية بسبب تنافس المقترضين للحصول على الائتمان ومن ثم تزداد علاوة التمويل الخارجي لهذه المشروعات ، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري وبالتالي هبوط مستوى الناتج¹.

- قناة الميزانية العمومية :

وفقا لهذه القناة ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على المركز المالي للمنشأة ، ويفترض هذا التحليل أن المركز المالي للمنشأة يؤثر على علاوة التمويل الخارجي التي يتحملها المقترض ، فكلما زاد صافي قيمة المنشأة (أي كلما كان مركزها المالي قوي) انخفضت علاوة التمويل الخارجي ، حيث تتمكن المنشأة من تمويل جزء من استثماراتها باستخدام مواردها الذاتية ، بالإضافة إلى تزايد الضمانات التي تقدمها للمقرضين ، مما يمكن المنشأة من التفاوض حول تكلفة القرض ، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة حجم الإنفاق الاستثماري للمنشأة .

وتؤدي التقلبات في وضع الميزانية العمومية للمقترض إلى زيادة حدة تقلبات النشاط الاقتصادي وتعرف هذه الظاهرة (بالمعجل المالي) الذي يضخم من تأثير الصدمات الناجمة عن التغير في شروط الائتمان على قرارات الاستثمار .

وتشرح قناة الميزانية العمومية كيفية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال التأثير على الأسهم والمخاطر المعنوية ومخاطر الاختيار غير الملائم ، حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى انخفاض أسعار الأسهم ومن ثم تتخفض صافي قيمة أصول المنشأة ، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد مشاكل الاختيار غير الملائم والمخاطر المعنوية حيث تتخفض الضمانات اللازمة للحصول على القرض ، كما تزايد احتمالات الخسارة وعدم القدرة على سداد القروض ويؤدي ذلك على انخفاض حجم الائتمان المتاح ، ومن ثم انخفاض الإنفاق الاستثماري والناتج .

¹ Ben s . Ber nankc , mark Getler , " Inside the black box : The credit channcl of monetary policy Transmission " op . cit . pp 40 . 41 (نقلاً عن ، نهال أحمد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 16)

(3 - 6) المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية :

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة ، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي هي .

1 - القطاع الحكومي :

يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لايزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم ، إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد ، وذلك من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والعمل على تطبيق القوانين المتعلقة بها .

إن قطاع الحكومي يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات لفرضها حسب الاقتصاد السائدة في السوق ، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام ، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهناك نوع ثاني من الإنفاق العام وهو الدعم والإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد ، ويقوم الحاصلون على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها ، كما تقوم الحكومة بالاقتراض من المشروعات والأفراد ومن الجهاز المصرفي ، وتقوم أيضا بعملية الإقراض ، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثر في الواقع الاقتصادي ، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من عجز أو فائض لها دورها في استقرار الاقتصاد وعلى السيولة المحلية وعلى القطاع الخارجي¹ .

2 - القطاع العائلي :

ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخل التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ، ورأس المال) فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص ، كما أن قطاع العائلات يقوم بالإدخارات ولا ينتج عنها انخفاضا في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع² .

1 - على توفيق ، مرجع سابق ، 28

2 - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 111

3 - قطاع الأعمال :

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها ، وقد تقوم الحكومة بتشجيع إنتاج بعض السلع ، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر ، وقد تكون الدولة في بعض الحالات مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية ، وبالتالي فإنها تؤثر على ذلك من حيث نوع وكمية الإنتاج ، والاستثمار ، وكذلك طرق التسعير المستخدمة ، ولما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي ، كما يؤدي القطاع الخاص دوار أساسيا في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية ، بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار ، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات ، وبالانخفاض في حالة الاستيراد .

حيث أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح من استثماراته من خلال بيع منتجاته ، وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره في الاقتصاد .

4 - القطاع المالي الخاص والعام :

يؤدي هذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وإلى الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية ، التي تقوم برسمها السلطات النقدية ، وهذا انطلاقا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات من الحكومة .

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، تقوم بالاقتراض من الجهاز المصرفي ، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض ، ويتولى المصرف المركزي إدارة السياسة النقدية ، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه ، وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة ، وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية في المصرف المركزي إلى غير ذلك كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك أو للاستثمار ، كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص والعام .

وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود .

5 - القطاع الخارجي :

يعتبر هذا القطاع أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع من السلع والخدمات الأجنبية ، وهو ما يعرف بالواردات ، كما أنه سبيلا لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليا ، وأن هذا التبادل سيدر تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين وكما يسرب أموالا خارج البلد في حالة الواردات ، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة ، إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات ، أو بانخفاض عرض النقود في حالة الواردات¹ .

وكخلاصة ترتبط هذه القطاعات مع بعضها من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال ، وأداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية² .

(3 - 7) استقلالية السلطة النقدية وأهم معاييرها :

أثيرت في العقود القليلة الماضية عدة قضايا لم تكن معروفة في السابق ، فقد أدي تعارض أهداف السياسة النقدية وارتفاع معدلات التضخم إلى ظهور اتجاه جديد في إدارة السياسة النقدية ، وهو ما طرح معه عدة قضايا للنقاش كقضية استقلالية السياسة النقدية .

ويقصد بالاستقلالية إعطاء المصرف المركزي شخصية تمكنه من التصرف بحرية في تحقيق الأهداف الموضوعية والسعي وراء تنفيذها ، كما بها مدى توفر الحصانة الكافية للقائمين على السلطة النقدية إذ لا يتم العزل والنقل إلا لخطأ جسيم ، لأن هذه الاستقلالية الشخصية تزيد من استقلالية المصرف المركزي في حد ذاته³ .

ويمكن إيجاز أهم المعايير التي تقاس بها مدى استقلالية المصرف المركزي من عدمها وهي⁴ .

- سلطة وحرية المصرف في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي في ذلك والهيئة الفاصلة بين الطرفين في حال الاختلاف بشأن هذه السياسة .
- مدى التزام المصرف المركزي في تمويل العجز في الميزانية .
- مدى التزام المصرف المركزي بشراء أدوات الدين الحكومية .

1 - صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 112

2 - علي توفيق ، مرجع سابق ، ص 29

3 - محمد صالح جمعة ، السياسة النقدية وأثرها على نمو الناتج المحلي ، دار الرضا ، دمشق ، 2005 ، ص 30

4 - زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، سياسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003 ،

ص 283 - 284

- مدى التزام المصرف المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة ومؤسساتها .
- سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي المصرف المركزية وأعضاء مجلس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم.
- سلطة الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي .
- مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات .
- مدى أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي .
- مدى مساهمة المصرف المركزي أمام الهيئات الأخرى .

الفصل الرابع

السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي

(4-1) مقدمة :

حاول المصرف المركزي تطبيق وتطوير السياسة النقدية التي تلائم أوضاع الاقتصاد الليبي وتخلصه من مشاكل التضخم والبطالة وغيرها عن طريق التأثير في عرض النقود وغيره من أدوات السياسة النقدية المتاحة له .

ويتطلب التقييم السليم لدور السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي معرفة البيئة الاقتصادية التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة ، فهذه البيئة التي تحدد أهداف السياسة النقدية والمصرفية ونوع الأدوات التي تستخدمها والية عملها ، وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف. وفي إطار هذه القاعدة العامة ، نجد أن السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ظلت تعمل استجابة لهذه العلاقة التفاعلية مع البيئة ، وقد مرت بعدد من المراحل التي استوجبتها التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية .

ويمكن تمييز أربع مراحل مفصلية في تاريخ السياسة النقدية في ليبيا وفقا للتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وردها على النحو التالي .

(4-2) مراحل تطور التشريعات النقدية في ليبيا¹ :

(4-2-1) السياسة النقدية في الفترة ما قبل عام 1963 :

تعود بداية تطبيق السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي إلى إنشاء البنك الوطني الليبي عام 1956 ، والذي تعرض لصعوبات كبيرة ، خلال الأعوام الأولى من نشاطه ، حالت بينة وبين رسم سياسة نقدية ناجحة ، ومن ابرز تلك الصعوبات ما يلي :

- افتقار المصرف إلى صلاحيات قانونية كافية ، فقانون إنشائه لم يعطه صلاحيات لتنظيم أعمال المصارف التجارية أو حتى جمع البيانات المصرفية اللازمة لوضع سياسة نقدية
- افتقار البلاد إلى التنسيق بين أعمال الجهات الحكومية الاتحادية .

¹- مصرف ليبيا المركزي ، تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، طرابلس ليبيا ، 2010

- جميع المصارف التجارية العاملة في البلاد هي فروع لمصارف أجنبية تخضع لأوامر وإشراف مركزها الرئيسية في الخارج .
- عدم وجود سوق مالي يستطيع المصرف التأثير فيه .

لقد كان من بين أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك الوطني خلال تلك الفترة سياسة سعر إعادة الخصم وبعض السلطات المحدودة المتعلقة بالرقابة على السيولة كما نص عليها قانون المصارف عام 1958 ، وبطبيعة الحال كان المصرف يتمتع بمجال أوسع في استعمال سياسة الإقناع الأدبي .

(2-2-4) السياسة النقدية خلال الفترة (1963 - 1993) :

لقد استدعت الظروف المشار إليها في المرحلة السابقة إصدار قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 لمنح صلاحيات أوسع ومدته بالوسائل التي تمكنه من تنفيذ سياسته النقدية ومن هذه التشريعات .

- إدخال نظام الاحتياطي الإلزامي على عمليات المصارف التجارية .
- السماح للمصرف المركزي بتنويع الغطاء النقدي في شكل سبائك ذهبية و عملات قابلة للتحويل وسندات وأذونات خزانة أجنبية بالإضافة إلى سندات وأذونات خزانة تصدرها الحكومة الليبية .
- إعطاء المصرف المركزي صلاحية تحديد البنود المكونة للأصول السائلة .
- منح المصرف المركزي صلاحية تحديد الحد الأدنى والأقصى لأسعار الفائدة المدينة والدائنة .
- للمصرف المركزي إدارة ومراقبة النقد وتقييم تحركات رأس المال بين الداخل والخارج
- الأشراف والمراقبة على المصارف التجارية وعملياتها .

وبموجب القرار الصادر في 13 / 11 / 1969 القاضي بتلييب المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، ثم بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها ، والقانون رقم (63) لسنة 1971 بتعديل بعض أحكام قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 ، كل ذلك أدى إلى ظهور نظام مصرفي وطني بالكامل يتكون من خمسة مصارف تجارية ثلاثة منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي والذي يمتلك أيضا النسبة الكبرى من المصرفين الباقيين ، كما تخضع هذه المصارف جميعا لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي .

(4-2-3) السياسة النقدية خلال الفترة (1993-2004) :

اتسم المناخ الاقتصادي بمجموعة من الخصائص أهمها استمرار اعتماد الاقتصاد على مورد وحيد وهو النفط ، وارتفاع معدل الواردات إلى الصادرات ، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، وضعف دور القطاع الخاص ، وتعدد أسعار الصرف ، وغياب سوق للأوراق المالية ، وضعف كفاءة التقنية المستخدمة ، وقصور إدارة الموارد البشرية ، وقصور التنظيم الإداري ، وضعف وعدم شمولية الأطر الرقابية والقانونية ، واستمرار ازدواجية دور مصرف ليبيا المركز كمراقب ومالك للمصارف التجارية ، وغياب سوق بين المصارف ، ووجود قيود صارمة على عمليات الحساب الجاري .

وقد شهدت هذه الفترة اتخاذ إجراءات تستهدف معالجة نواحي الاختلال السابقة وكان من بين هذه الإجراءات المتخذة حيال القطاع النقدي والمصرفي صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993 ، ومن أبرز التغييرات التي تضمنها هذا القانون هي السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا. وفي هذه المرحلة تم اتخاذ بعض الإجراءات المهمة ، ومن هذه الإجراءات ما يلي :

- قام مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 14 فبراير 1999 وحتى نهاية عام 2001 ، بتنفيذ برنامج عرف باسم " سعر الصرف الخاص المعلن " تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية ، وفقا لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي ، دون فرض أي قيود كمية على هذا السعر ، وقد استخدم هذا السعر إلى جانب سعر الصرف الرسمي ، تمهيدا لتعديل سعر صرف الدينار وصولا إلى تحديد القيمة التبادلية الحقيقية للدينار الليبي .
- خلال الفترة 1999 - 2001 ، تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي بموجب " سعر الصرف الخاص المعلن " مصحوبا بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقا لسعر الصرف الرسمي ، وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين 3.34 دولارا للدينار الواحد في بداية عام 1999 إلى 1.55 دولارا للدينار الواحد في نهاية عام 2001 ، كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار وفقا للتغيرات التي طرأت على القيمة التبادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات السحب الخاصة .
- في الأول من يناير 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقا لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001 ، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي أي ما يعادل 1.3 دينار

ليبي لكل دولار أمريكي ، وفي 15 يونيو 2003 ، تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي مرة أخرى بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد ، وذلك بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانت تفرض على كافة الاعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المعفاة وغير المعفاة من هذه الضريبة ، وما يزال هذا السعر قائماً حتى اليوم ، وتشهد أسعار الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية استقراراً تاماً ، ولا يوجد أي مظهر من مظاهر السوق الموازية خلال هذه الفترة¹.

(4-2-4) السياسة النقدية خلال الفترة (2004 - 2010) :

شهدت هذه المرحلة تغيرات ملحوظة وهي المتمثلة في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دورة في النشاط الاقتصادي ، حيث صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين تسمح للأفراد والتشركات والشركات المساهمة الخاصة بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

وأهم ما يميز هذه الفترة هو صدور قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 ، وقد جاء هذا القانون ليزيد من استقلالية المصرف المركزي ، ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية ، وأعطى مجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في القيام بذلك .

كما أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (32) لعام 2005 بتكليف لجنة لمتابعة السياسة النقدية بالمصرف ، بما يكفل وضع الإطار العام للسياسة النقدية و تحقيق أهدافها، ودراسة كافة المسائل المتعلقة بأداة السياسة النقدية والمصرفية وتأثيرها في النشاط الاقتصادي.

ويمكن سرد بعض الجوانب المهمة التي تحظى باهتمام لجنة السياسة النقدية كما يلي :

- متابعة الأوضاع المحلية والخارجية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي وما يطرأ من تغيرات على المستوى العام للأسعار .
- متابعة أوضاع السيولة المصرفية وإدارتها على النحو الذي يكفل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي .
- تحديد أنواع الأصول السائلة ونسبة السيولة المطلوب الاحتفاظ بها إلى الخصوم الإيداعية .
- تحديد نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية .

¹ - مصرف ليبيا المركزي ، تطور السياسة النقدية خلال الفترة ، 2002 ، 2007 .

- تحديد الحدود القصوى لاستثمارات المصارف في الأوراق المالية والتمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية .
 - تحديد الشروط والأوضاع التي يتم بموجبها سداد القروض غير المنتظمة وتجنب الفوائد المحتسبة عليها ، والإعفاء منها ، وتحديد المخصصات اللازمة مقابلها .
- وقد طرأت تطورات لاحقة على لجنة السياسة النقدية من أهمها ، صدور قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (24) لعام 2006 ، بشأن إعادة تكوين لجنة السياسة النقدية ، الذي أكد على أداء اللجنة للمهام السابقة ، بالإضافة إلى إمكانية أن تستعين اللجنة بمن ترى لزوم الاستعانة به من ذوي الاختصاص والكفاءة العلمية ، في المجالين المصرفي والنقدي .
- وكذلك صدور قرار رقم (26) لسنة 2007 بشأن تحرير أسعار الفائدة المدينة على القروض بحيث تحدد هذه الأسعار من قبل مجالس إدارات المصارف التجارية .
- وصدور قرار رقم (67) لسنة 2007 بشأن الإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي لتكون إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتضم .
- شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي بفترة استحقاق 91 يوم .
 - شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي بفترة استحقاق 28 يوم .
 - تسهيل الإيداع لليلة واحدة .

(4-3) السياسة النقدية في ليبيا :

لم تتغير حزمة الأدوات المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة حيث ظلت تشكل مزيجا من الأدوات المباشرة والأدوات غير مباشرة ، ومن الممكن تتبع أهم التطورات التي طرأت على بعض أدوات السياسة النقدية من خلال الآتي .

(4-3-1) أدوات السياسة النقدية الكمية (غير مباشرة) :

1 - سعر إعادة الخصم :

كان سعر إعادة الخصم السائد في عام 1956 عند مستوى 4% ، ونظرا لارتفاع التضخم بشكل كبير في تلك الفترة قام المصرف الوطني الليبي عام 1957 برفع مستوى سعر إعادة الخصم إلى 5% بهدف الحد من التوسع النقدي ، إلا أن توفر السيولة العالية في الاقتصاد الناتجة عن تزايد النفقات التي صاحبت عمليات التنقيب عن النفط ، وكذلك المعونات الخارجية التي كانت تتحصل عليها ليبيا في ذلك الوقت ، بالإضافة إلى عدم حاجة المصارف التجارية الأجنبية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى المصرف الوطني الليبي وذلك لامتلاكها

قدر عال من السيولة وسهولة حصولها على الأموال من مراكزها الرئيسية في الخارج ، كل ذلك جعل من رفع سعر إعادة الخصم إلى المستوى المذكور غير ذي جدوى وهذا يعني استمرار مشكلة التضخم الأمر الذي جعل المصرف الوطني يقوم برفع السعر عام 1960 إلى مستوى 6% ، وهذا أعطى فرصة للمصارف التجارية لرفع سعر الفائدة التي تتقاضاها حتى وصلت في بعض الأحيان إلى 11% ، وفي ظل الانتقادات الموجهة من الأوساط التجارية قام المصرف الوطني عام 1961 بتخفيض مستوى سعر الخصم إلى 5% ، ولم يدخل مصرف ليبيا المركزي أي تغييرات على هذا السعر حتى عام 2004¹، حيث شهد هذا العام صدور قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (8) القاضي بتخفيض سعر إعادة الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي إلى 4% ، ومنذ ذلك التاريخ لجأت لجنة السياسات النقدية في أكثر من مرة لتعديل سعر إعادة الخصم للتأثير على الائتمان المحلي والسيولة المحلية إلى أن أصبح سعر إعادة الخصم 3% في نهاية 2010، إلا أن التأثير ظل محدوداً أو معدوماً بسبب عدم حاجة المصارف التجارية إلى الاقتراض من المصرف المركزي ذلك لأنها تمتلك فائض من السيولة مما يجعلها لا تلجا للاقتراض من المصرف المركزي .

وفيما يلي التطورات التي شهدتها سعر إعادة الخصم خلال الفترة 2004- 2010 .

جدول رقم (4- 1)

تغييرات في سعر إعادة الخصم².

تاريخ التعديل	2004	2008 /5	2009/4	2009 /9
سعر إعادة الخصم %	4.0	5.0	4.0	3.0

2 - نسبة الاحتياطي القانوني :

تم إدخال الاحتياطي النقدي الإلزامي بصدور القانون رقم (4) لعام 1963 ، الذي سمح للمصرف المركزي بأن يحدد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي في حدود 10% إلى 40% على الودائع تحت الطلب ، وفي حدود 5% إلى 20% على الودائع الزمنية والادخارية ، وقد حددت في شهر يوليو من عام 1963 نسبة 10% كاحتياطي نقدي إلزامي على الودائع تحت الطلب ونسبة 5% على الودائع الادخار ، وفي عام 1966 قام المصرف برفع نسبة الاحتياطي النقدي

¹- مصرف ليبيا المركزي، العيد الخمسون للتأسيس ، 1956 – 2006 ، ص ص 17 - 21

²- تطور السياسة النقدية والمصرفية ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، مرجع سابق ، ص 16

الإلزامي على الودائع تحت الطلب إلى 15% ، وعلى الودائع الزمنية وودائع الادخار 7.5% وكان هذا من ضمن الإجراءات التي اتخذها المصرف لمكافحة التضخم في ذلك الوقت¹. وظلت نسبة الاحتياطي الإلزامي على الخصوم الإيداعية لدى المصارف التجارية على ما هي عليه عند 7.5% للودائع الزمنية و 15% للودائع تحت الطلب حتى عام 2007 ، حيث تم توحيدها عند مستوى 15% ، وقد لجأت لجنة السياسة النقدية في مناسبتين إلى تعديل هذه النسبة ، وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الإلزامي يحسب على أساس المتوسط خلال فترة احتفاظ تبلغ أسبوعاً واحداً ، وتم رفع نسبة السيولة القانونية إلى 20% في منتصف عام 2009 وفيما يلي التطورات التي شهدتها نسبة الاحتياطي الإلزامي ونسبة السيولة القانونية .

جدول رقم (4 - 2)

نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية².

الفترة	قبل - 2008	2008/6 - 2009/6	2009/6 حتى الآن
ودائع تحت الطلب %	15	15	20
ودائع زمنية وادخارية %	7.5	15	20
نسبة السيولة القانونية	20	20	25

ومن الجدول (4 - 3) نلاحظ أن الاحتياطيات الفعلية الموجودة بمصرف ليبيا المركزي في تزايد مستمر ، وأن المصارف تحتفظ بنسب كبيرة من الأموال كفائض عن الاحتياطي القانوني وهذا ما يعرف بالاحتياطي الزائد ، وهذا يدل على عدم وجود فرص استثمارية توجه إليها هذه الأموال ، مع التأكيد إن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي قد اصدر القرار رقم (15) لسنة 2005 بشأن تخفيض سعر الفائدة الذي يمنحه مصرف ليبيا المركزي على ودائع المصارف التجارية لدية من 2.5% إلى 1.75% ثم خفض مرة أخرى إلى 1.25% وذلك لاحتها على البحث عن مجالات استثمار وتمويل محلية ، ومع ذلك نلاحظ إن حجم الاحتياطيات الإضافية قد زاد منذ عام 2005 بشكل أكبر ، نلاحظ مثلاً في عام 2009 كان الاحتياطي القانوني يبلغ (9734.5) مليون دينار في حين كان الفائض عن الاحتياطي بمبلغ (28833.3) مليون دينار أي ما يقارب ثلاث أضعاف الاحتياطي القانوني وهذا يدل على عدم فعالية أداة الاحتياطي النقدي الإلزامي مادامت لم تتحكم في المعروض النقدي في الاقتصاد الليبي .

¹- مصرف ليبيا المركزي ، العيد الخمسون للتأسيس 1956 - 2006 ، مرجع سابق ، ص ص 19-21
²- تطور السياسة النقدية والمصرفية ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، مرجع سابق ، ص 18

جدول رقم (4 - 3)

مجموع الودائع والاحتياطي القانوني والفعلي وفائض الاحتياطي (مليون دينار)

السنوات	مجموع الودائع	الاحتياطي القانوني	ودائع لدى مصرف ليبيا	الفائض عن الاحتياطي القانوني
1980	2302.9	317.6	391.3	73.7
1981	2477.2	350.8	430.7	79.9
1982	2714	380.8	528.9	148.1
1983	2743.8	371.6	491.1	119.5
1984	3090.9	412.1	570.5	158.4
1985	3424.2	449.6	613.5	163.9
1986	3649	478.2	568.2	90
1987	3737.9	491.3	570.3	79
1988	3502.8	455.9	547.2	91.3
1989	3472	446	573	127
1990	3321.4	432.4	1036.6	604.2
1991	3565.9	460.8	1178.6	717.8
1992	4173	538.8	1726.6	1187.8
1993	4301.8	548.2	1437	888.8
1994	5035.9	649.4	2088.7	1439.3
1995	5503.1	693	2237.5	1544.5
1996	5879	732.6	2519.6	1787
1997	6039.6	751.2	2629	1877.8
1998	6577.8	807	2712.1	1905.1
1999	7117.8	875.1	2341.9	1466.8
2000	7463	917.8	2241.7	1323.9
2001	8386.2	1013.9	2232.8	1218.9
2002	8707.8	1088.3	2337.7	1249.4
2003	9567.2	1177.2	3089.1	1911.9
2004	10860.4	1386	6079.4	4693.4
2005	13782.5	1754.3	8874.9	7120.6
2006	17359.4	2259.8	11184.4	8924.6
2007	24805.5	3191.4	18148.4	14957
2008	41531	8306.2	32507.7	24201.5
2009	48672.3	9734.5	38567.8	28833.3
2010	55313	11062.6	43935	32872.4

المصادر:

- مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث و الإحصاء ، الإحصاءات النقدية و المصرفية خلال الفترة 1966 – 2000
- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث و الإحصاء النشرة الاقتصادية 2010

3 - عمليات السوق المفتوحة :

بعد النجاحات التي حققتها عمليات السوق المفتوحة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في بعض بلدان العالم ، وتحول معظم المصارف المركزية إلى استخدام هذا النوع من الأدوات ، وهذه الأداة تحتاج إلى سوق مالي متطور فالسوق الليبي لازال في طور البناء حيث تم افتتاح السوق المالي عام 2004 وهو يعاني من كثير من الإشكاليات وبالتالي فإن هذه الأداة شبة معدومة لعدم توفر سوق مالي ، وقد استعاض عنها بشهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي والتي تعتبر من الأدوات المستحدثة من قبل المصرف المركزي من اجل التأثير في الاحتياطات الفائضة عن حاجة المصارف التجارية واعتبار هذه الشهادات من مكونات السيولة للمصارف التجارية ، فقد صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (67) لسنة 2007 ، بالإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع، وقد كان أول إصدار لهذه الشهادات في 2008/5/28 بأجل استحقاق 91 يوم و 28 يوم ، ولا يسمح في الوقت الحالي في تداولها في السوق الثانوية ، لكن يمكن إجراء عمليات إعادة شراء (الريبو) على هذه الشهادات ليوم واحد أو لفترة زمنية ، وذلك بغية إعطاء المصارف المرونة في إدارة سيولتها ، كما استحدثت في أواخر عام 2009 تسهيلا لليلة واحدة لإيداع الأموال الفائضة لدى المصارف بسعر فائدة 0.25% ولم تشهد التسهيل لليلة واحدة أي تغير حتى الآن ، أما فيما يخص باقي شهادات الإيداع فقد لجأت لجنة السياسات النقدية إلى تغيير سعر الفائدة عليها وفقا لاتجاهات السيولة .

وفيما يلي التطورات التي شهدتها أسعار الفائدة على شهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء خلال هذه الفترة .

جدول رقم (4 - 4)
أسعار الفائدة على شهادات الإيداع¹

البيانات		/5 2008	/10 2008	/4 2009	/9 2009	2009/10	2010/2
سعر الفائدة على شهادات الإيداع	اجل 91 يوم	2.25	2.25	1.75	1.25	1.25	1
	اجل 28 يوم	-	-	-	-	1.05	0.85
سعر الفائدة على إعادة الشراء (الريبو)	اجل 91 يوم	4.25	3.75	3.75	2	2	1.75
	اجل 28 يوم	-	-	-	-	1.80	1.60

(4 - 3 - 2) أدوات السياسة النقدية النوعية (المباشرة) :

إن الأداة الوحيدة التي اعتمد عليها المصرف الوطني الليبي منذ إنشائه عام 1956 حتى عام 1963 خصوصا بعد فشل سياسة سعر إعادة الخصم ، تمثلت في سياسة الإقناع الأدبي كأداة من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية ، حيث طالب المصارف التجارية بالامتناع عن الاقتراض من مراكزها الرئيسية وأن تلجأ إليه كلما احتاجت إلى سيولة ، ويصدر قانون المصارف رقم (4) لعام 1963 فقد أصبح للمصرف صلاحيات أوسع في تنفيذ السياسة النقدية والقيام بالرقابة المباشرة على الائتمان من حيث نوعه وكميته ، ولقد ازداد هذا الدور الذي يؤديه المصرف بعد صدور القوانين الأخرى التي تتعلق بالمصارف عقب القانون المذكور والتي من أهمها القانون رقم (1) لعام 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان ، والقانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف².

ومن الممكن ذكر بعض الإجراءات المباشرة التي استخدمها المصرف المركزي :

1. قام مصرف ليبيا المركزي في عام 1963 بتحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة بهدف حماية مقترضي الأموال الصغيرة والمتوسطة واستفادة أكبر عدد ممكن منهم ، واستمر المصرف بهذه السياسة مع تغيير مستوى الحد الأعلى لسعر الفائدة في

¹- تطور السياسة النقدية والمصرفية ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، طرابلس 2010 ، ص 18

²- مصرف ليبيا المركزي ، العيد الخمسون للتأسيس 1956 - 2006 ، مرجع سابق ، ص ص 18- 20

بعض الأوقات حتى عام 2005¹، حيث صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (36) لعام 2005 بشأن تحرير أسعار الفائدة الدائنة وترك التفاوض بشأنها بين المصرف التجاري المعني وزبونه ، أما بخصوص أسعار الفائدة المدينة فقد صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (39) لعام 2005 يقضي بتوحيد سعر الفائدة المدينة على جميع القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية وذلك بما يعادل سعر إعادة الخصم مضافا إليه نسبة لا تزيد عن 2.5% بهدف تعزيز دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع القطاع الأهلي وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي² ، ودعما لهذا الهدف ، فقد صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (26) لعام 2007 بشأن تحرير أسعار الفائدة على القروض³، وترك أمر تحديدها للمصارف التجارية دون تدخل من مصرف ليبيا المركزي⁴.

2. في مجال الإقراض المصرفي يقوم مصرف ليبيا المركزي بتحديد سقف للقروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية للشخص الواحد دون الرجوع للمصرف المركزي ، ففي عام 1993 ووفقا لقانون المصارف الذي صدر في نفس العام حدد هذا السقف بنسبة 20% من مجموع رأسمال واحتياطيات المصرف التجاري⁵ ، ثم خفضت هذه النسبة في عام 1996 بموجب منشور مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لعام 1996 لتصبح 5% ، وفي عام 2004 صدر القرار رقم (7) بشأن رفع سقف القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية الذي تم بموجبه رفع هذه النسبة إلى 15% ، وبين القرار أنه يجوز رفع هذه النسبة إذا اقتضى الأمر بموافقة من المصرف المركزي⁶ ، وقد رفعت هذه النسبة إلى 20% في عام 2006 بموجب قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (48) للعام المذكور .

أما في عام 2008 فقد صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (45) بشأن تنظيم هيكل المحافظ الائتمانية للمصارف التجارية ، بحيث لا تتجاوز المحفظة الائتمانية لأي مصرف

1- نفس المرجع السابق ، ص ص 17- 27

2- نفس المرجع السابق ، ص ص 24

3- مصرف ليبيا المركزي ، تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2002 – 2007 ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 47 ، الربع الثاني 2007 ، ص 3

4- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، تقرير عن موقف التنفيذ للسياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002 – 2009 ، تقرير غير منشور ، ص 2

5- القانون رقم 1 لعام 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان ، المادة 62 ، الفقرة 3

6- مصرف ليبيا المركزي ، أهم التشريعات والأحداث والأخبار الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال النصف الأول من عام 2004 ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 44 ، الربع الثاني ، 2004 ، ص 2

تجاري نسبة 70% من إجمالي الخصوم الايداعية للمصرف التجارية ، وأن يكون هيكل المحفظة الائتمانية كالتالي¹ :

السحب على المكشوف	15% من إجمالي المحفظة .
القروض التجارية	15% من إجمالي المحفظة .
القروض والاستثمارات العقارية	15% من إجمالي المحفظة .
السلف الاجتماعية	20% من إجمالي المحفظة .
الاعتمادات المستندية	20% من إجمالي المحفظة .
الضمانات	15% من إجمال المحفظة .

3. يقوم مصرف ليبيا المركزي باستخدام سياسة توجيه الائتمان نحو نشاط أو مجموعة أنشطة معينة ، وذلك بإعطائها أولوية منح الائتمان ، أو منحها الائتمان بمزايا معينة ، والمثال على ذلك قيام المصرف المركزي خلال الفترة 1970 - 1993 بتخفيض نسبة الفائدة المدينة لبعض الأغراض بهدف تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية (بعد أن كانت الفائدة 7% على القروض المضمونة و 7.5% على القروض غير المضمونة) حيث خفضت نسبة الفائدة على القروض الإسكانية إلى 4% سنويا ، ثم صدر قرار بإعفاء رصيد القروض العقارية الممنوحة للمواطنين لغرض إقامة أو تملك المساكن الخاصة من جميع الفائدة وذلك بموجب قرار وزير الخزانة رقم (57) لعام 1976 ، ومن الجدير ذكره أنه تم إقرار رسوم خدمة على القروض الإسكانية لذوي الدخل المتوسط بواقع 10% تحسب لمرة واحدة وذلك في عام 1986 ، وتم تخفيض هذه النسبة إلى 5% عام 1990 ، كما حددت نسبة الفائدة على القروض العقارية الممنوحة في إطار برنامج التطوير العمراني لتكون بواقع 5.5% سنويا اعتبار من عام 1973 حتى توقف العمل بهذا البرنامج في أواخر عام 1975 ، كذلك حددت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للموظفين المنفكين من الوظيفة العامة للتحويل نحو الإنتاج بنسبة 5% وذلك تنفيذا لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (247) لعام 1991 لتشجيع أولئك المنفكين ، فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليماته للمصارف التجارية بموجب منشوره رقم (250) لعام 1982 تم بمقتضاه زيادة هذه النسبة إلى 80% بدلا من 50% التي حددت في

1- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، تقرير عن الموقف التنفيذي للسياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002 - 2009 ، مرجع سابق ، ص ص 4- 5

عام 1966 وذلك بهدف تمكين المصارف التجارية من توسيع حجم تسهيلات الائتمانية ، ومن ثم زيادة مساهمتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

وبعد الفترة 1970 - 1993 ووفقا لما جاء في القانون رقم (1) لعام 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان ، بانتهاج سياسة توسعية في منح التسهيلات الائتمانية للأنشطة الحرفية والإنتاجية من خلال تخفيض الحد الأعلى لسعر الفائدة على القروض الصناعية والزراعية إلى 6%² ، وتم تخفيضه إلى 5% عام 2004 بموجب قرار رقم (6) للعام المذكور بشأن تخفيض أسقف أسعار الفائدة المدينة ، وكذلك صدور القرار رقم (16) لعام 2004 بشأن السماح للمصارف التجارية بمنح قروض إنتاجية وتخفيض سعر الفائدة على هذه القروض بحيث لا يتجاوز 3% سنويا³ .

1- مصرف ليبيا المركزي ، العيد الخمسون للتأسيس 1956 - 2006 ، مرجع سابق ، ص ص 22 - 24

2- نفس المرجع السابق ، ص 24

3- مصرف ليبيا المركزي ، أهم التشريعات والأحداث والأخبار الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال النصف الأول من عام 2004 ، مرجع سابق ، ص 2

الفصل الخامس

مراجعة الأدب الاقتصادي فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في التضخم

(1-5) مقدمة :

سيتناول هذا الفصل مراجعة الأدب الاقتصادي فيما يتعلق بالعوامل المتغيرة التي تؤثر في معدل التضخم، حيث تناولت العديد من الدراسات والبحوث هذه العلاقة، وقد تباينت هذه الدراسات في تحديد العوامل المؤثرة في التضخم وهذا يرجع إلى خصوصية اقتصاديات البلدان التي أجريت عليها هذه الدراسات والبحوث.

(2- 5) الدراسات السابقة :

تناولت بعض الدراسات في العديد من البلدان موضوع السياسات النقدية والمالية وأثرها على التضخم منها دراسة (أحمد أبراهيمي على)¹ حيث قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام الأسلوب القياسي ، وفي هذه الدراسة كان المستوى العام للأسعار دالة في عرض النقود ، وسعر الصرف ، وأسعار الفائدة ، وسعر البنزين خلال الفترة (2004 - 2005) وكان تقدير البيانات بشكل شهري وتوصلت هذه الدراسة أن سعر الصرف وكذلك سعر البنزين لهما تأثير على المستوى العام للأسعار .

دراسة (أحمد محمد صالح 2006)² هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أدوات السياستين النقدية والمالية في مكافحة التضخم خلال الفترة (1990 - 2003) وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد اليمني يعاني من ضغوط تضخمية بسبب زيادة معدلات نمو عرض النقود عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وما يؤخذ على هذه الدراسة عدم استخدامها لنموذج قياسي يوضح درجة استجابة معدلات التضخم لأدوات السياستين مما يدعم نتائج الدراسة .

وفي دراسة أخرى (عطية الفيتوري وآخرون 2008)³ تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي لدراسة أثر كل من عرض النقود ، ونسبة الإنفاق الاستهلاكي العام إلى الإنفاق المحلي ، ونسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الإنفاق المحلي ، وسعر الصرف ،

¹ - أحمد أبراهيمي على ، التضخم والسياسة النقدية في العراق ، 2009

² - أحمد محمد صالح ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990 - 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 2006

³ - عطية المهدي الفيتوري ، وآخرون ، التضخم في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بحث غير منشور ليبيا ، 2008

ونسبة الناتج المحلي الغير النفطي الحقيقي إلى العرض الحقيقي على المستوى العام للأسعار ،
وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات السابقة لها تأثير على المستوى العام للأسعار .

$$LCPI = a_0 + a_1 LM + a_2 LG + a_3 LC + a_4 LEx + a_5 LYcs + u$$

CPI = المستوى العام للأسعار .

M = عرض النقود .

G = نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام إلى الإنفاق المحلي .

C = نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى الإنفاق المحلي .

Ex = سعر الصرف .

Ycs = نسبة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي إلى العرض الحقيقي .

كذلك تم استخدام¹ الأسلوب القياسي الحديث كالتكامل المشترك وكذلك نموذج VAR (حسن بن رفدان الهجهوج 2009) ، حيث كان معدل التضخم في هذه الدراسة دالة في معدل نمو عرض النقود ، ومعدل سعر الصرف ، ومعدل التغير في أسعار النفط ، ومعدل نمو حجم الأئتمان المصرفي للقطاع الخاص ، ومستوى التضخم العالمي ، ومعدل نمو الطلب التجميعي الكلي ، خلال الفترة (1980 - 2007) ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات التي تؤثر في التضخم في مجلس التعاون الخليجي هي معدل نمو عرض النقود ، ومعدل التغير في أسعار النفط ، ومستوى التضخم العالمي .

$$\pi = a_0 + a_1 M + a_2 ER + a_3 OILPG + a_4 CPSG + a_5 WINF + a_6 GDPGR$$

π = معدل التضخم .

M = معدل نمو عرض النقود .

ER = مستوى سعر الصرف الفعلي الاسمي .

OILPG = معدل التغير في أسعار النفط .

CPSG = معدل نمو حجم الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص .

WINF = مستوى التضخم العالمي .

GDPGR = معدل نمو الطلب التجميعي الكلي .

1- حسن بن رفدان الهجهوج ، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودية ، التكامل الاقتصادي الخليجي ، الرياض 2009

أما دراسة (نجلا صالح 2008)¹ استخدم الباحث الأسلوب القياسي، وفي هذه الدراسة كان معدل التضخم دالة في عرض النقود وأسعار الواردات وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقود وأسعار الواردات لهما تأثير على معدل التضخم في الاقتصاد السعودي غير أن عرض النقود له الأثر الأكبر على التضخم .

$$INF = \alpha + a_1 M + a_2 Ex + U_i$$

$$INF = \text{التضخم} .$$

α = الحد الثابت للدالة ويعكس قيمة التضخم عندما تكون قيمة كل من Ex , m

تساوي صفر .

$$M = \text{عرض النقود} .$$

$$Ex = \text{أسعار الواردات} .$$

$$U_i = \text{المتغير العشوائي} .$$

(3-5) العوامل المؤثرة على التضخم في الاقتصاد الليبي

نتناول عدد من العوامل التي تؤثر في معدل التضخم في الاقتصاد الليبي نتعرض إلى أهم هذه العوامل التي نعتقد أنها المسؤولة عن معدل التضخم.

- **عرض النقود:** إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير في عرض النقود لتحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار وذلك باستخدام أدواتها المختلفة , فعرض النقود له آثار مباشرة على معدلات التضخم ، فزيادة عرض النقود بمعدلات لا تتناسب مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

حيث شهد عرض النقود في الاقتصاد الليبي نمو خلال السنوات (1980-2010) بمتوسط نمو سنوي قدره 10.32% كما يبين الجدول (1-5) ، حيث كان عرض النقود في عام 1980 حوالي 2856.9 مليون ، واستمر في الارتفاع حتى وصل في عام 2010 إلى 41321.2 مليون ، حيث يعتبر عرض النقود من أهم العوامل المساهمة في تفاقم ظاهرة التضخم ، وبالتالي سوف نلاحظ أن معدل نمو عرض النقود في الاقتصاد الليبي متزايد.

¹- نجلا صالح الزامل ، محددات التضخم في الاقتصاد السعودي ، 2008 ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود
³- يوجد في الأدب الاقتصادي عدة متغيرات مفسرة لسلوك المستوى العام للأسعار إلا أننا قمنا بذكر المتغيرات التي لها دلالة إحصائية واقتصادية في النموذج القياسي المقدر.

- **الإنفاق الاستهلاكي العام على السلع والخدمات** : يلعب الإنفاق ولا سيما الاستهلاكي منه دوراً مهماً في التأثير على الطلب الكلي في سوق السلع والخدمات، وفي ظل عدم مرونة العرض في ليبيا فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ذلك إن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي تنعكس لسد فجوة ارتفاع الطلب الكلي من خلال الواردات ولا شك في ذلك يتبعه استيراد التضخم الخارجي مما ينعكس كل ذلك في ارتفاع معدلات التضخم، فزيادة الإنفاق بشكل كبير يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ومن الجدول (5-2) تطور قيمة الإنفاق الاستهلاكي العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2005) حيث بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي العام 2442.3 مليون دينار ليبي في سنة 1980 وتزايدت إلى أن وصلت 6712.5 مليون دينار ليبي سنة 2005.
 - **سعر الصرف** : تأتي أهمية سعر الصرف من الدور المهم الذي يمارسه في تحديد قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي وضع ميزان المدفوعات ، وكذلك تحديده لمعدلات التضخم والنمو الحقيقي في الاقتصاد المحلي ، فارتفاع عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية تؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وفي نفس الوقت تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض النمو الحقيقي في الاقتصاد المحلي ، والعكس يكون صحيح في حال رفع قيمة العملة المحلية ، حيث ترتفع أسعار الصادرات ومن ثم تتخفف القدرة التنافسية مع العالم الخارجي ، وفي ذات الوقت تتخفف أسعار الواردات ومن ثم تتخفف معدلات التضخم ويزداد النمو الحقيقي في الاقتصاد المحلي¹.
- ومن الجدول (5-1) نلاحظ أن سعر صرف الدولار قد ازداد ، فبعد أن كان ما يدفع من العملة المحلية مقابل الحصول على دولار واحد تساوي (0.29679 دينار/ دولار واحد) عام 1980 أصبح (1.25120 دينار / دولار واحد) في عام 2010 الأمر الذي انعكس في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الواردات بالعملة المحلية من 124.7 عام 1980 ليصبح 362.9 عام 2005.

¹ - عطية المهدي الفيتوري ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 55
- سعر الصرف : عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل كل وحدة واحدة من العملة الأجنبية

جدول (1-5)

عرض النقود ومعدل النمو في عرض النقود وسعر الصرف والمخصص الضمني للناتج المحلي الإجمالي

(2010 – 1980)

السنوات	عرض النقود مليون دينار	معدل النمو في عرض النقود	سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الليبي	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (1993=100)
1980	2856.9	----	0.29679	0.91944
1981	3512.1	22.934	0.29679	0.93165
1982	3251.9	-7.409	0.29679	0.88446
1983	2894.4	-10.994	0.29679	0.87971
1984	2711.3	-6.326	0.29679	0.84293
1985	3492.2	28.802	0.29679	0.85021
1986	3041.4	-12.909	0.31575	0.86979
1987	3438.6	13.060	0.29822	0.88068
1988	3032.7	-11.804	0.28646	0.84239
1989	3521.5	16.118	0.29558	0.91346
1990	4645.4	31.915	0.28372	1.01004
1991	4442.6	-4.366	0.28558	0.9755
1992	5168.2	16.333	0.29921	1.03821
1993	5384.9	4.193	0.32316	1
1994	6057.4	12.489	0.36247	1.05785
1995	6372.4	5.200	0.35445	1.1567
1996	6240.1	-2.076	0.36592	1.28564
1997	6614.7	6.003	0.38868	1.42051
1998	7034.9	6.353	0.45154	1.29234
1999	7385.4	4.982	0.46077	1.4409
2000	7278.9	-1.442	0.5434	1.81114
2001	8270.8	13.627	0.64409	1.841
2002	8705.8	5.259	1.21063	2.58246
2003	9029.2	3.715	1.30187	2.78984
2004	10536.6	16.695	1.2444	3.40351
2005	14028.1	33.137	1.34864	4.42911
2006	16343	16.502	1.28178	4.86235
2007	22837.5	39.739	1.22116	4.86041
2008	34414.6	50.693	1.2454	5.95247
2009	38169.4	10.910	1.234	4.437
2010	41321.2	8.257	1.2512	5.02245
المتوسط	9743.035	10.320		

المصدر : - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية أعداد متنوعة.

- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

جدول (2-5)

الإنفاق الاستهلاكي العام والرقم القياسي لأسعار الواردات

الرقم القياسي لأسعار الواردات (1993=100)	الإنفاق الاستهلاكي العام مليون دينار	السنوات
1.24729	2442.3	1980
1.54265	2551.6	1981
1.3275	2456.3	1982
1.22378	2380.9	1983
1.24224	3158.5	1984
1.21774	2229.2	1985
0.99589	2055	1986
1.24929	1615.8	1987
1.05428	2195.7	1988
0.94411	2520	1989
0.9528	1997.4	1990
0.91181	2375.7	1991
0.86584	2755.4	1992
1	2132	1993
0.91802	2254	1994
1.07319	2383	1995
1.19458	2903	1996
1.36739	3333	1997
1.0733	3339	1998
1.19244	3101.6	1999
0.78781	3615.9	2000
0.97992	3706.1	2001
1.96414	4312.2	2002
2.6377	4643.3	2003
3.7279	5132.4	2004
3.62906	6712.5	2005

المصدر : - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية أعداد متنوعة.

- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

الفصل السادس

نتائج تقدير الدالة والاستنتاجات

(1-6) المقدمة

وفي هذا الفصل سيتم توصيف الدالة القياسية التي سيتم استخدامها والتي توضح العامل المؤثرة على التضخم في الاقتصاد الليبي.

(2-6) توصيف الدالة القياسية

لتحديد العوامل التي تؤثر على مستوى التضخم في الاقتصاد الليبي من بين المتغيرات المذكورة في الأدب الاقتصادي فقد تم اختبار عدة متغيرات، استقر الأمر على أهمها وهي عرض النقود ، والإنفاق الاستهلاكي العام على السلع والخدمات ، وسعر صرف الدينار الليبي.

لقياس دور العوامل المؤثرة على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1980-2005) ، تم صياغة نموذج قياسي مكون من معادلة واحدة تحتوي على المتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع (معدل التضخم)، وسوف نستخدم الدالة الخطية اللوغارتميه المزدوجة (Linear double - Logarithmic form) لتحديد علاقات الانحدار الخطي حيث أن هذا الشكل يعتبر أفضل أشكال الدوال ، أي يعتبر أفضل من الدالة الخطية من الدرجة الأولى وكذلك أفضل من الدالة الآسية ، لأنها تعطي علاقات أفضل لمعادلة الانحدار المتعدد، وقد تم إثبات ذلك في عدة دراسات منها دراسات H.S. (Houthakker) و (H.B. Chenery) وغيرها¹، هذا الشكل اللوغارتميه للدالة يسمح لمستوى العام للأسعار بالتغير بشكل نسبي سواء بالارتفاع أو الانخفاض طبقاً لتغير المتغيرات التابعة².

$$\text{LnPGDP} = a_1 + a_2 \text{LnM} + a_3 \text{LnG} + a_4 \text{LnEx}$$

$$\text{PGDP} = \text{المخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي (1993=100)}$$

$$\text{M} = \text{عرض النقود}$$

$$\text{G} = \text{الإنفاق الاستهلاكي العام}$$

¹ ATTIA ELMAHDI ELFEITURI . Import Demand and Economic Growth in Libya , Unpublished Phd . 1
Dissertation University of Pittsburgh. 1977

² Khan ,M.S." Imports and Expors Demand in Developing Countries in ATTIA ELMAHDI ELFEITURI 2
Import Demand and Economic Growth in Libya

Ex = سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الليبي

ومن المتوقع أن تكون إشارة معاملات المتغيرات حسب الافتراضات التالية .

- أن العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار علاقة طردية , بحيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، والعكس صحيح في حال انخفاض عرض النقود سينخفض المستوى العام للأسعار .
- أن العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي العام على السلع والخدمات والمستوى العام للأسعار علاقة طردية , بحيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي العام إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح في حال انخفاض الإنفاق الاستهلاكي العام سينخفض المستوى العام للأسعار .
- أن العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار علاقة طردية , بحيث تؤدي الزيادة في عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل كل وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، إلى زيادة المستوى العام للأسعار والعكس يكون صحيح .

(6 - 3) نتائج التقدير :

في البداية تم استخدام طريقة المربعات الصغرى وتحصلنا على نتائج التقدير ولكن ظهرت لدينا مشكلة الارتباط الذاتي ولعلاج ذلك سوف نستخدم طريق كوكرن- أوركوت لإزالة الارتباط الذاتي بين المتغيرات , لأنها تلغي تأثير الزمن على البيانات، يعني تخلصنا من مشكلة الارتباط الذاتي¹ , وتعتمد هذه الطريقة على تحويل البيانات الأصلية إلى الصورة التي تمكننا من الحصول على نموذج يكون المتغير العشوائي فيه خاضع لفروض طريقة المربعات الصغرى , وبالتالي يمكن استخدام هذه الطريقة في تقدير المعامل² .

وقد تحصلنا على النتائج التالية :

$$\text{LnPGDP} = -4.3 + 0.34\text{LnM} + 0.24\text{LnG} + 0.48\text{LnEx}$$

t : (-4.2) (4.6) (2.5) (6)

$$\overline{R^2} = \%98 \quad \text{D.W} = 1.67 \quad \text{F} = 201.478$$

1 - عبدالقادر محمد عبد عبدالقادر , الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق , الدار الجامعية , الطبعة 3 , 2008 , ص 461
2 - محمد حسن صالح , وآخرون , تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن , الجامعة الأردنية , 2014 , ص 411 .

يتضح من نتائج القياس أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت متوافقة مع فرضيات النموذج ، وكذلك لم تعد هناك مشكلة الارتباط الذاتي كما تبين قيمة اختبار (D.W) ، وأن المتغيرات المستقلة تشرح نسبة 98% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) كما يوضح معامل التحديد ، بالإضافة إلى أن كل من قيمة اختبار (t) وقيمة اختبار (F) تدل على أن تقدير المتغيرات والمعادلة ككل ذا دلالة إحصائية .

(4-6) تحليل المرونات³ :

- يستجيب المستوى العام للأسعار إيجابيا للتغيرات التي تطرأ على كمية النقود ، حيث تبين أن زيادة عرض النقود بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 0.34% ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها .
- يستجيب المستوى العام للأسعار إيجابيا للتغيرات التي تطرأ على الإنفاق الحكومي ، حيث تبين أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 0.24% ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها .
- يستجيب المستوى العام للأسعار إيجابيا للتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف ، حيث تبين أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 0.48% ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها .

من ذلك يتبين أن التغير في سعر الصرف أكثر فعالية على معدل التضخم من العاملين الآخرين وهي التغير في عرض النقود والإنفاق الاستهلاكي العام ، وذلك بسبب انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج إذ أن الواردات تشكل نسبة عالية من حجم العرض السلعي في الاقتصاد الليبي ، وبذلك ارتفاع أسعار الواردات بالعملة الوطنية يؤثر بشكل مباشر في معدل التضخم في الاقتصاد الليبي .

(5-6) الاستنتاجات :

- 1 - توصلت هذه الدراسة إلى أن أهم المتغيرات التي تؤثر على معدل التضخم هي سعر الصرف ، وعرض النقود ، والإنفاق الاستهلاكي العام .
- 2 - بينت الدراسة أن أهم متغير يؤثر على معدل التضخم هو تغيير سعر الصرف الدينار الليبي بسبب ارتفاع مساهمة الواردات في العرض السلعي في السوق الليبية .
- 3 - توصلت الدراسة إلى أن معدلات نمو عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 - 2010) تعتبر معدلات مرتفعة جدا ، فقد تزايدت معدلات نمو عرض النقود في

³- تعني المرونة مدى استجابة المتغير التابع للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات المستقلة

الاقتصاد الليبي من 22.9 % سنة 1981 لتصل إلى 28.8% سنة 1985 ، وتصادت لتصل إلى 31.9% سنة 1990، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي لتصل 50.6% سنة 2008 ، وهذا الارتفاع في معدلات نمو عرض النقود من شأنه أن يرفع من وتيرة معدلات التضخم ، خاصة أن معدلات نمو عرض النقود لا تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد حسب ما وصلت إليه الدراسة.

4- توصلت الدراسة من خلال العرض الوصفي إلى أن الطلب على السلع والخدمات (الإنفاق الاستهلاكي الكلي) قد تزايد في الاقتصاد الليبي من 5237.6 مليون دينار عام 1980 ليصل إلى 24861.1 مليون دينار عام 2005 بزيادة قدرها 19623.5 مليون دينار ، في حين أن المعروض الحقيقي من السلع والخدمات (بأسعار عام 1993) قد تزايد من 9489.8 مليون دينار عام 1980 ووصل إلى 16106.6 مليون دينار عام 2005 بزيادة قدرها 6616.8 مليون دينار ، الأمر الذي ترتب عنه خلل حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وتيار المعروض الحقيقي من السلع والخدمات انعكس في ظهور فائض طلب على السلع والخدمات منذ عام 1996 ، أي أنه قبل عام 1996 لم يكن ثمة فائض طلب وإنما كان هناك فائض عرض أخذ في التراجع من 4252.2 مليون دينار عام 1980 إلى أن وصل 28.9 مليون دينار عام 1995 ، بانخفاض قدرة 4252.2 مليون دينار ، ثم بدء ظهور فائض طلب من عام 1996 وأخذاً في التزايد من 606.8 مليون عام 1996 ليصل إلى 8754.5 مليون دينار عام 2005 ، بزيادة قدرة 8147.8 مليون دينار .

5- استنتجت الدراسة أيضاً أن قيمة الاحتياطي مرتفعه ، حيث تزايدت من 317.6 مليون دينار عام 1980 لتصل إلى 11062.6 مليون دينار عام 2010 وهذا يدل على الزيادة الكبيرة في عرض النقود .

6- توصلت الدراسة إلى أن هناك فائض في الاحتياطي القانون ، حيث تزايدت من 73.8 مليون دينار عام 1980 لتصل إلى 32872.4 مليون دينار عام 2010 .

7- كما قام مصرف ليبيا المركزي باستحداث شهادات الإيداع بأجال مختلفة .

8- وتوصلت الدراسة إلى عدم فعالية أدوات السياسة النقدية غير مباشرة وهي سعر الخصم ومعدل الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وبالتالي عدم قدرة السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم أي أن احد أسباب ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي هو التوسع في عرض النقود .

9 - وتوصلت الدراسة إلي أن الأجراء الذي قام به المصرف المركزي علي تغيير سعر الصرف خلال فترة الدراسة كان له أثر علي زيادة المستوي العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

(6 - 6) التوصيات :

1 - دراسة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي لكي يمكن لمتخذي القرارات وضع السياسات النقدية و المالية الملائمة للأوضاع الاقتصادية المواجهة لها .

2 - ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبما يضمن عدم التضارب بين أهداف السياستين .

3 - معالجة مشكلة السيولة الفائضة في الاقتصاد والتي تقيد فاعلية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام .

4 - توفير البيئة المناسبة لتطوير سوق الأوراق المالية الليبي ، مما يدعم استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة .

5 - المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الليبي كنوع من الدعم لمجابهة ارتفاع الأسعار.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

الكتب :

1. احمد أبريهمي على ، التضخم والسياسة النقدية ، العراق ، 2009 .
2. احمد أبو الفتوح ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1998 .
3. أحمد الألفي ، السياسة النقدية وقانون البنوك الموحد ، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ، 2010 .
4. السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، عمان ، دار الفكر ، 2010 .
5. الوزى خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة عمان، دار وائل للنشر، 2003.
6. جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، الطبعة 4 ، القاهرة 1990 .
7. حمدي عبد العظيم ، السياسات النقدية والمالية في الميزان ومقارنة إسلامية ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1986 .
8. زكي رمزي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980 .
9. زينب عوض الله ، أسامة محمد ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003 .
10. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت، 1982.
11. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الناشر الدار المصرية اللبنانية، (1997).
12. صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات) ، دار الفجر الجزائر ، 2005 .
13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الناشر الدار الجامعية مصر، 2008 .

14. عبد المجيد قدي ، المدخل على السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعيين الجزائر ، 2006 .
15. عبدالمنعم السيد على ، نزار سعد الدين عيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، عمان ، دار الحمد للنشر والتوزيع ، 2004 .
16. عطية المهدي الفيتوري ، التضخم في الاقتصاد الليبي ، وآخرون، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2008.
17. على توفيق وآخرون ، السياسة النقدية في البلدان العربية النظرية والتطبيق ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 1996 .
18. غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 .
19. غبريال سرور ، السياسة النقدية واستهداف التضخم ، معهد صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 2005 .
20. فتحية محمد زغلول ، تقييم مقاييس التضخم في مصر ، صادر عن مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، 1992 .
21. محمد حسن صالح ، تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن ، وآخرون ، الجامعة الأردنية ، 2014 .
22. لحو موسى بخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، 2010 .
23. ماجد قنديل ، حسابات ميزان المدفوعات ، معهد صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 2005.
24. مجدي الشوريجي ، اقتصاد النقود والبنوك ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا القاهرة ، 2010.
25. محمد صالح جمعة، السياسة النقدية وأثرها على نمو الناتج المحلي، دار الرضا، دمشق ، 2005.
26. محمد غزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2003.
27. محي الدين الغريب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الهناء للطباعة القاهرة ، 1979 .

28. مصطفى عبد الرؤوف ، السياسة النقدية في النظرية والواقع العلمي بالدول النامية ، دار النهضة العربية ، 2010 .
29. ميلود جمعة الحاسية ، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي 1995 .
30. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1999 .
31. نبيل الروابي ، نظرية التضخم ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1984 .
32. نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1986 .
33. وزاد الهيتي ، مؤيد وهيب ، مقدمة في النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الثانية ، بنغازي ، 1999 .
34. هشام فؤاد ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، القاهرة دار النهضة العربية ، 1974 .

الكتب المترجمة :

1. براين هيلر ، الاقتصاد التحليلي الكلي نماذج ومناظرات وتطورات ، ترجمة فتحي أبو سدره ، عبد الفتاح أبوحبيل ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا ، 1990 .
2. جيمس جوار تيني ، ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص ، ترجمة، عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر السعودية ، 1988 ،
3. -مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة ، محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر السعودية ، 1999 .

رسائل غير منشورة :

1. احمد محمد صالح ، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، الجزائر ، 2005 .
2. رشا سعيد عبد العزيز ، معدلات الصرف والتضخم في الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر ، رسالة ماجستير جامعة حلوان مصر .
3. عزة رضوان احمد ، السياسة النقدية في مصر (1970 - 1985) ، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، 1989 .

4. نجلا صالح الزامل ، محددات التضخم في الاقتصاد السعودي ، رسالة ماجستير ، 2008 ، جامعة الملك سعود .
5. نهال احمد عبد الحي ، تقييم فاعلية السياسة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في مصر ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، 2009 .

مؤتمرات وندوات :

1. عطية المهدي الفيتوري ، ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي ، جمعية الاقتصاديين الليبيين ، وقائع ندوة ، طرابلس ، 1998 .
2. عبد الله امحمد شامية ، السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة ، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا ، 2007 .
3. عبد الباري شوشان الزني ، قياس التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 - 1997) ، ورقة مقدمة في ندوة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي طرابلس ، 1998 .
4. محمود أبو العيون ، تطورات السياسة النقدية في مصر والتوجهات المستقبلية ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم 78 ، 2003 .
5. مصرف ليبيا المركزي ، تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، طرابلس ليبيا ، 2010 .
6. حسن بن رقدان الهجهوج ، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع لجمعية الاقتصاد السعودي ، التكامل الاقتصادي الخليجي ، الرياض 2009 .

المجلات :

1. احمد عبد محمود ، النقديون والسياسات النقدية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة عين شمس ، العدد 2 ، 1982 ، ص ص 449 .
2. محمد كامل مروان ، فاعلية السياسة النقدية والائتمان وبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1994 ، ص ص 625 .

نشرات وتقارير :

1. مصرف ليبيا المركزي ، تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2002 ، 2007 .

2. مصرف ليبيا المركزي ، العيد الخمسون للتأسيس ، 1956 ، 2006 .
3. مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، تقرير عن موقف التنفيذ للسياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002 ، 2009 .
4. مصرف ليبيا المركزي ، أهم التشريعات والأحداث والأخبار الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال النصف الأول من عام 2004 ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 44 ، الربع الثاني 2004 .
5. مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية أعداد متنوعة .

ثانياً – المراجع الأجنبية :

- 1 – ATTIA E.ELfeituri . Import Demand and Economic Growth in Libya , Unpublished Phd . Dissertation University of Pittsburgh. 1977

جدول (م-1)

إجمالي الواردات السلعية والخدمية والرقم القياسي لأسعار الواردات وإجمالي الواردات بالقيمة الحقيقية

السنوات	إجمالي الواردات السلعية والخدمية	الرقم القياسي لأسعار الواردات (100=1993)	إجمالي الواردات بالقيمة الحقيقية (100=1993)
1980	3428.5	1.24729	2748.8
1981	4253.6	1.54265	2757.3
1982	3708.0	1.3275	2793.2
1983	3326.5	1.22378	2718.2
1984	3274.1	1.24224	2635.6
1985	2182.6	1.21774	1792.3
1986	2084.5	0.99589	2093.1
1987	1965.1	1.24929	1573.0
1988	2432.7	1.05428	2307.5
1989	2202.2	0.94411	2332.6
1990	2190.9	0.9528	2299.4
1991	2530.2	0.91181	2774.9
1992	2024.2	0.86584	2337.8
1993	2359.3	1	2359.3
1994	1978.1	0.91802	2154.7
1995	2191.8	1.07319	2042.3
1996	2514.4	1.19458	2104.8
1997	2719.5	1.36739	1988.8
1998	2803.0	1.0733	2611.6
1999	2594.3	1.19244	2175.6
2000	2816.6	0.78781	3575.2
2001	3280.4	0.97992	3347.6
2002	7540.7	1.96414	3839.2
2003	7578.9	2.6377	2873.3
2004	10742.1	3.7279	2881.5
2005	11030.7	3.62906	3039.5

المصدر :

- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، إعداد متنوعة
- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية

جدول (م- 2)

الانفاق الاستهلاكي الكلي (العام والخاص) بالقيمة الجارية وبملايين الدنانير والإنفاق الاستهلاكي العام

الإنفاق الاستهلاكي العام	الإنفاق الاستهلاكي الكلي (العام والخاص) (بالقيمة الجارية وبملايين الدنانير	السنوات
2442.3	5237.6	1980
2551.6	7224.5	1981
2456.3	6364.4	1982
2380.9	5971.5	1983
3158.5	6196	1984
2229.2	5453.1	1985
2055	5256.7	1986
1615.8	5431.4	1987
2195.7	5793.4	1988
2520	6299.7	1989
1997.4	5961.4	1990
2375.7	7528.4	1991
2755.4	7892	1992
2132	8120.6	1993
2254	8247.4	1994
2383	8658.9	1995
2903	9711.7	1996
3333	11701.1	1997
3339	11410.6	1998
3101.6	11615.1	1999
3615.9	11578.2	2000
3706.1	12151	2001
4312.2	19080.5	2002
4643.3	18705.1	2003
5132.4	20801.7	2004
6712.5	24861.1	2005

المصادر : - مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متنوعة
- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

جدول (م- 3)

الناتج المحلي الإجمالي لأسعار الجارية والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الحقيقي والمخفض الضمني للناتج المحلي الغير النفطي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (100=1993)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (100=1993)	المخفض الضمني للناتج المحلي غير النفطي (100=1993)
1980	10553.8	0.91944	11478.51	0.59755
1981	8798.8	0.93165	9444.319	0.65472
1982	8932.4	0.88446	10099.27	0.65277
1983	8511.7	0.87971	9675.575	0.67056
1984	7804.7	0.84293	9259.013	0.68744
1985	7852.1	0.85021	9235.483	0.71451
1986	6960.7	0.86979	8002.736	0.74281
1987	6011.6	0.88068	6826.089	0.79291
1988	6186	0.84239	7343.392	0.80901
1989	7191	0.91346	7872.266	0.85635
1990	8246.9	1.01004	8164.924	0.86294
1991	8757.3	0.9755	8977.242	0.9408
1992	9231.9	1.03821	8892.132	1.026
1993	9137.7	1	9137.7	1
1994	9670.8	1.05785	9141.939	1.037
1995	10672.3	1.1567	9226.506	1.09734
1996	12327.3	1.28564	9588.454	1.19528
1997	13800.5	1.42051	9715.173	1.3006
1998	12610.6	1.29234	9757.958	1.3669
1999	14075.2	1.4409	9768.339	1.37988
2000	17620.2	1.81114	9728.79	1.40788
2001	18079.1	1.841	9820.261	1.51584
2002	25914.1	2.58246	10034.66	1.50991
2003	31731.8	2.78984	11374.06	1.48467
2004	41486.2	3.40351	12189.24	1.53514
2005	59745.5	4.42911	13489.28	1.57078
2006	73344.2	4.86235	15084.11	1.61306
2007	92693.6	4.86041	19071.15	1.77426
2008	116639.6	5.95247	19595.16	1.95525
2009	86289	4.437	19447.6	2.04075
2010	102538.2	5.02245	20415.97	2.07638

المصادر :- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متنوعة - قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

Abstract

Inflation phenomenon is the centre of interest to both developed and underdeveloped countries around the globe, because of the negative effects of this phenomenon that prevent such countries from their reaching goals in achieving stability of the general price level which will lead to economic stability, full employment, and continuing economic growth.

Libyan economy like the other developing countries' economies is suffering from a marked rise in the rates of inflation, therefore, the main objective of this study is to analyse the causes and sources of inflation in the Libyan economy and assess the role of monetary policy tools to tackle inflation during the period (1980 – 2010).

In order to study the historical pattern of inflation in Libya we estimated a one-model equation, where the gross domestic product deflator as a dependent variable, and the independent variables includes, money supply, exchange rate and aggregate consumption expenditure.

Estimation results indicated the important of the independent variables in explaining the changes in the price level.

The result of the estimated equation indicated that prices respond positively to changes in all the independent variables. In addition, we found that changes in the exchange rate more effective than the other independent variables in affecting the behaviour of inflation in Libya. The results indicated that a 1% change in the exchange rate will increase the level of prices by 0.48%, and if the money supply change by 1%, it would lead to a percentage change in in the price level by 0.34%. and if

the consumption expenditure has changed by 1% it would lead to a change in the price level by 0.24%.

The findings of the Study showed that the rates of growth of money supply in the Libyan economy during the period (1980 – 2010) was too high and exceeded the rise in the growth rates of the real gross domestic product. and we concluded that indirect monetary policy tools are ineffective in dealing with inflation phenomenon in Libya.



Benghazi University

Faculty of Economy – Economy Department

Role of cash policy in the treatment of inflation in Libyan Economy

Research submitted to complete the requirements of higher
degree of **(Master)** in Economy

By Student :

FATHI MOHAMED BELHASSAN MAJEED

Supervised Committee :

Dr. ATTEYA ALMAHDI A. ALFAITOURI (main supervisor)

Dr. MAHMOUD SAEID A. ALFAKHRI (internal examiner)

Dr. IBRAHIM SALEH I. AL REFADI (external examiner)

Full 2016